الاستهلال

قال الله تعالى :

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صدق الله العظيم

32البقرة الاية

إهداء

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين.

نهدي اليكم عصارة جهدنا

الباحثون

المستخلص

تناول البحث عنوان دور المعلومات المحاسبية في تحديد وقياس ضريبة ارباح الاعمال للمصارف التجارية ، و مشكلة ايجاد واثبات معلومات محاسبية تتلاءم في وضع اسس محاسبية لقياس وتحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال في دور الافصاح والعرض المحاسبي للمعلومات المحاسبية من خلال التقارير و القوائم المالية الخاصة بالمنشأة مما يتضح منه اهمية الافصاح المحاسبي في تحديد و قياس ضريبة ارباح الاعمال.

تمثلت اهداف البحث الى توضيح دور المعلومات المحاسبية في تحديد وقياس ضريبة ارباح الاعمال بالمصارف التجارية وكيفية تحديد ذلك الوعاء والخروج بنتائج وتوصيات تساعد في عملية تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ثم تحقيق الاهداف السابقة من خلال دراسة منهجية استمدت حقائقها العلمية من واقع مصادر ثانوية اعتمدت على المراجع العلمية المختلفة وذلك بأتباع المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ، والمنهج الاستقرائي لصياغة الفرضيات و الاستنباطي لاختيار الفرضيات وذلك بالاعتماد على المصادر الاولية و المصادر الثانوية بهدف الوصول الى حقائق عن جمهور المبحوثين.

اختبرت الدراسة على الفرضيات التالية و هي :

يعتمد مفتش الضرائب في تحديد ضريبة ارباح الاعمال على المعلومات المحاسبية بصورة أساسية ، وجودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية تؤثر بصورة مباشرة في تحديد وعاء الضريبة ، والاحتفاظ بدفاتر محاسبية منتظمة يساعد في تحديد و قياس ضريبة ارباح الاعمال في المصارف التجارية.

اما اهم النتائج التي توصل اليها الباحثون هي :

زيادة درجة شفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعني زيادة درجة اعتماد مفتش الضرائب عليها.توفير معلومات محاسبية غير دقيقة وبصورة غير شفافة يشكك في صحتها، وبالتالي عدم اعتمادها من قبل ديوان الضرائب.هنالك علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية، وصحة تحديد الوعاء الخضع لضريبة ارباح الاعمال.

اما اهم التوصيات هي :التزام مفتش الضرائب بالمبادئ المتعارف عليها في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة يزيد من درجة الاعتماد على نتائجه. يعتمد ديوان الضرائب على المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال بصورة عادلة، اذا ما اتبعت تلك المعلومات مبادئ محاسبية.

Abstract

The research title role of accounting information in the identification and measurement of the business of banks gains tax, and the problem of finding and proving accounting information suited to lay the foundationsof accounting to measure and identify the vessel subject to tax business profits in the role of disclosure and presentation of accounting information through reports and facility - specific financial statements, which is evident him the importance of accounting disclosure in the identification and measurement of the business profits tax.

The objectives of the research is to clarify the role of accounting information in the identification and measurement of business banks gains tax and how to determine that the pot and come up with results and recommendations will help in the process of identifying the vessel taxable then achieve the above objectives through a systematic study derived scientific truths from the reality of secondary sources relied on different scientific references by following the historical method to display the previous studies, the inductive approach to the formulation of hypotheses and deductive to choose assumptions and relying on primary sources and secondary sources in order to reach the public facts about the respondents.

The study tested the following hypotheses are:

Tax inspector relies in determining the business profits tax mainly accounting information , And accounting information quality in commercial banks affect its images directly in determining the tax base, and to keep proper books of account have been helping in the identification and measurement of the business profits tax in commercial banks.

The most important findings of the researchers are:

Increase the degree of transparency of accounting information contained in the financial
statements are meantto increase the degree of adoption of the

tax inspector. Provide accounting information is accurate and transparent manner is questioning the validity, and therefore not approved by the Office of taxes. There is adirect correlation between the quality of accounting information.

The main recommendations are: Tax inspector's commitment to generally accepted principles in determiningthe bowl taxable increases the degree of reliance on its results. Diwan taxes based on accounting information in identifying the vessel subject to tax business profits fairly, if m followed the accounting principles of such information.

فهرست الموضوعات

عنوان الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الاهداء	ب
المستخلص	ج
Abstract	د
فهرست الموضوعات	و
فهرست الجداول	ح
فهرست الاشكال	ي
المقدمة	
اولا : الاطار المنهجي	1
ثانيا : الدراسات السابقة	5
الفصل الاول : المعلومات المحاسبية	
المبحث الاول : مفهوم واهمية المعلومات المحاسبية	12
المبحث الثاني : خصائص و مصادر المعلومات	16
المبحث الثالث : اهداف و استخدامات المعلومات المحاسبية	23
الفصل الثاني الضرائب	
المبحث الاول : مفهوم وأهمية الضريبة	25
المبحث الثاني :تحديد وقياس ضريبة أرباح الأعمال	32
الفصل الثالث الدراسة الميدانية	
المبحث الاول : نبذة تعريفية عن البنك	36
المبحث الثاني : الدراسة التحليلية	38
الخاتمة	
اولا : النتائج	52
ثانيا : التوصيات	53
قائمة المراجع و المصادر	54
الملاحق	58

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	39
(2\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	40
(3\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	41
(4\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص	42
(5\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	43
(6\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	44
(7\2\3)	التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الاول	46
(8\2\3)	مناقشة أسئلة الفرضية الاولى	47
(9\2\3)	التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الثاني	48
(10\2\3)	مناقشة أسئلة الفرضية الثانية	49
(11\2\3)	التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الثالث	50
(12\2\3)	مناقشة أسئلة الفرضية الثالثة	51

فهرست الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	39
(2\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	40
(3\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	42
(4\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص	43
(5\2\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	44
(6\6\3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	45

اولا : الاطار المنهجي

تمهيد :

تهدف المحاسبة الى توفير معلومات مالية عن المنشآت او المشروعات بكافة اشكالها (زراعية – صناعية – تجارية – خدمية – مالية) و انواعها سواء كانت فردية او شركات اشخاص و شركات اموال ، و تساعد المعلومات المالية التي توفرها المحاسبة على اتخاذ القرارات الادارية المختلفة داخل تلك المنشآت ، أي انها تساعد على القيام بالوظائف الادارية المختلفة من تخطيط و تنظيم و رقابة و متابعة ، و هذا ما يطلق عليه الاستخدامات الداخلية للمعلومات المحاسبية .

و كذلك تستخدم المعلومات المحاسبيةبواسطة الكثير من الجهات الخارجية مثل الملاك ، و دائني المشروع ، و المستثمرين و المحللين الماليين ، و الحكومة و الجمهور الذين لديهم اهتمام بأعمال المنشاة لسبب او لأخر ، و تهتم معظم تلك الاطراف الخارجية بالحصول على معلومات عن ارباح المشروع و مركزه المالي .

و لما كان الهدف الاساسي للمحاسبة هو اعداد المعلومات المحاسبية ، لذا فان هذه المعلومات تلخص في تقارير محاسبية مصممة لمقابلة احتياجات صانعي القرار لهذه المعلومات سواء من داخل او من خارج المنشأة . ويمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها الناتج الأساسي من نظام المحاسبة و تكون في شكل تقارير يستفيد منها اطراف من داخل و خارج المنشأة.

الضريبة هي مبلغ تتقاضاه الدولة من الأشخاص و المؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة ، و هي تحتل مركزا مهما لما لها من تأثير مباشر في حياة الأفراد ، فهي المرآة التي تعكس نظام الدولة اقتصاديا و اجتماعيا .

وأصبح الإفصاح الضريبي يلعب دورا كبيرا في تحقيق تحاسب ضريبي جيد في ضوء مصداقية المعلومات المحاسبية بإعتبارأن الإفصاح الضريبي هو القائم بقياس و تحديد وعاء الضريبة و في دور الافصاح و العرض المحاسبي للمعلومات المحاسبية من خلال التقارير و القوائم المالية الخاصة بالمنشأة فإنه يتضح من ذلك اهمية الافصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية الضريبة في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة .

ان مصداقية الممول من خلال افصاحه عن كافة الحقائق و المعلومات من اهم العوامل المؤثرة في نجاح الافصاح الضريبي ، كلما زادت درجة مصداقية المنشأة عند عرضها للمعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لمرفقات الاقرار الضريبي ، كلما تحققت الجودة في الافصاح الضريبي ؛ لذا تعتبر الشفافية و المصداقية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية مطلب جوهري للوصول للوعاء الخاضع للضريبة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في ان المعلومات المحاسبية لا تمثل كافة المصادر الواجب الرجوع اليها في تحديد وعاء الضريبة ، فبالرغم من اهميتها هنالك عوامل اخرى تدخل في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة .

و يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية :

1- هل يؤثر وجدود نظام محاسبي كفء و درجة شفافية المعلومات المحاسبية في قياس و تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ؟

2- ما اهمية المعلومات المحاسبية في تحديد و قياس الوعاء الخاضع للضريبة من وجهة نظر مفتش الضرائب ؟

3- ما اهمية امساك دفاتر محاسبية منتظمة في تحديد و قياس الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال للمصارف التجارية ؟

أهمية الدراسة :

الأهمية العملية : يناقش البحث اهمية المعلومات المحاسبية و درجة تأثيرها في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ، و كذلك تأثير الرقابة الداخلية و درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي .

الأهمية العملية : ان الدفاتر المحاسبية تعد الاساس الذي يستخرج منه المعلومات المحاسبية ، فالاحتفاظ بدفاتر محاسبية منتظمة يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية .

أهداف الدراسة :

1- التعرف على أهمية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية و درجة تأثيرها في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الأعمال .

2- التعرف على دور المعلومات المحاسبية في تحديد و قياس ضريبة ارباح الاعمال للمصارف التجارية.

3- التعرف على ماهية و اهمية ضريبة ارباح الاعمال ، و الارباح التي تدخل في حسابها .

فرضيات البحث :

1- يعتمد مفتش الضرائب في تحديد ضريبة ارباح الاعمال على المعلومات المحاسبية بصورة أساسية .

2- جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية تؤثر بصورة مباشرة في تحديد وعاء الضريبة .

3- الاحتفاظ بدفاتر محاسبية منتظمة يساعد في تحديد و قياس ضريبة ارباح الاعمال في المصارف التجارية .

حدود البحث :

الحدود المكانية : بنك الثروة الحيوانية

الحدود الزمانية : 2014 - 2015

مصادر جمع البيانات :

1- مصادر اولية : الاستبيان

2- مصادر ثانوية : الكتب و المراجع العلمية و الدراسات السابقة .

منهج البحث :

1- **المنهج التاريخي** : لجمع البيانات من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث .

2- **المنهج الاستنباطي** : للتعرف على طبيعة المشكلة و الاطار الفكري للبحث .

3- **المنهج الاستقرائي** : لاختبار فرضيات البحث.

4- **المنهج الوصفي التحليلي**: وذلك لاستخادم اسلوب معين في تحديد دور المعلومات المحاسبية في تحديد و قياس ضريبة ارباح الاعمال للمصارف التجارية .

هيكل البحث :

يشتمل البحث على اربعة فصول كما يلي :

الفصل الاول : يشتمل على المقدمة ، الاطار المنهجي و الدراسات السابقة.

الفصل الثاني : الاطار النظري للمعلومات المحاسبية و يشتمل على : المبحث الاول مفهوم و اهمية المعلومات المحاسبية ، المبحث الثاني خصائص ومصادر المعلومات المحاسبية ، المبحث الثالث اهداف و استخدامات المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث : ضريبة ارباح الاعمال و يشتمل على : المبحث الاول مفهوم ضريبة ارباح الاعمال ، المبحث الثاني قياس و تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال.

الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية و تشتمل على : المبحث الاول نبذة تعريفية عن بنك موضع الدراسة ، المبحث الثاني تحليل البيانات و اختبار الفرضيات.

الخاتمة : النتائج و التوصيات.

ثانيا : الدراسات السابقة :

دراسة عبد المنعم التنقاري 2002 [1] :-

تحدث البحث عن مشاكل الافصاح الضريبي في حسابات المراجعة و التي هي اساس الوصول الى الدخل الحقيقي الذي هو اساس الوصول للوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال و تمثلت مشكلة البحث فيما يأتي :

- عدم مراعاة المشرع الضريبي للأصول المحاسبية الخاصة بعملية القياس الضريبي و التي تمثلت في الاتي – عدم تحديد مصادر الايرادات التي تخضع للضريبة بصورة واضحة حيث تجد ان لجنة المعايير قد اقرت معيارا واضحا بالنسبة للإيرادات .

- عدم مسايرة المشرع الضريبي السوداني في معالجة المصروفات للمعايير المحاسبية حيث تناولت المصروفات في اكثر من مادة في القانون – عدم التزام الفاحص الضريبي بالأساليب المحاسبية للوصول للدخل الخاضع للضريبة و ميوله دائما للتقدير وعدم اعتماده على البيانات الواردة بالحسابات من قبل الممولين ، و تضح ذلك من خلال : اعداد الحسابات يتم بصورة غير منتظمة في نهاية السنة المالية ، و عدم وجود مستندات و دفاتر لتؤكد صحة تلك الحسابات .

هدف البحث للوقوف على المشاكل الخاصة بفحص الحسابات المراجعة و الوقوف على مدى مسايرتها للفكر المحاسبي لكي يتعرف الباحث على طبيعة اعداد الحسابات و التي يتم من خلالها ربط الضريبة وذلك من اجل الحد من النزاعات التي تنشأ بين ديوان الضرائب و الممولين في مجال فحص الحسابات والتوصل الى قواعد عادلة سليمة تتفق مع روح العدالة الضريبية في تقدير الارباح بالنسبة للحسابات و تمثلت فروض البحث في الآتي :-

1- عدم الالتزام باتباع الفكر المحاسبي يؤثر على وعاء الضريبة ، او وعاء ضريبة ارباح الاعمال في التشريع السوداني .

2- قانون الضريبة على القيمة المضافة في السودان يلقي الضوء على كافة اوجه النشاط الذي يقوم به المكلف و يساهم في حل المشاكل القائمة بين ممولي الضريبة وديوان الضرائب .

3- يؤثر قانون الدخل في السودان على الارباح الخاضعة للضريبة سواء كانت هذه من واقع الاقرارات او الحسابات المراجعة

1- عبد المنعم بشير التنقاوي مشاكل الفصح الضريبي في الحسابات المراجعة رسالة ماجستير جامعة امدرمان الاسلامية 2002.

دراسة فتح الرحمن حسن منصور[1]:

هدف البحث الى عرض انواع المشكلات التي تتعرض المحاسب الضريبي عند قياسه للوعاء الضريبي في المشروعات الانتاجية اسباب هذه المشكلات وما تترتب عليها من مشاكل و تهدف الى اقتراح حلول يمكن ان يساه بها الفكر المحاسبي لعلاج هذه المشكلات المتعلقة بالتقدير و الربط و التحصيل الضريبي وكانت اهم الفروض التي تناولها البحث هي: يتم تقدير الالتزام الضريبي للمشروعات الصناعية من واقع حسابات مراجعة لا يوافق ديوان الضرائب على اعتمادها في اغلب الاحيان. – المنازعات الحالية القائمة بين ديوان الضرائب و ممولي القطاع الصناعي ترجع الى الاعتماد على بيانات المحاسبة المالية بالدرجة الاولى دون الاعتماد على اصول علمية محاسبة التكاليف - التقديرات التي يجريها ديوان الضرائب على نتائج اعمال المشروعات الصناعية تخالف الفكر المحاسبي و الضريبي– اعتماد تقدير نتائج اعمال المشروعات وفق الاصول العلمية لمحاسبة التكاليف يحقق القياس المحاسبي العادل لنتائج تلك الاعمال.

النتائج التي توصل اليها البحث هي: مفهم التكاليف في الفكر الاقتصادي قد لا يتقيد كثيرا في معالجة مشاكل قياس الاتزام الضريبي حيث يعتمد الانتاج عند الاقتصاديين بالمنفعة وهي لا تصلح كمعيار للقياس لارتباطه بفكر الاشباع و الذي يصعب قياسه– مفهوم التكاليف الحدية يفيد في المفاضلة بين البدائل اكثر من فائدته في قياس التكلفة– التكاليف في الفكر المحاسبي تعني التكاليف التعاقدية المؤيدة بالمستندات فالنفقة هي تضحية مقابل عائد– ادى نظام غياب التكاليف في المشروعات الصناعية الى مشاكل كثيرة مثل مشكلة تسعير المنتجات و الخلافات بين ديوان الضرائب و هذه المشروعات حول تحديد و قياس الارباح الخاضعة للضريبة– افضل طريقة لتقييم المخزون السلعي التكلفة او السوق ايهما اقل على ان يتم تقويم المستلزمات السلعية من المخان للتخزين و الانتاج بطريقة الوارد اخيرا يصرفا اولا– السبب الرئيسي لاختلاف الربح في نظيرة تحميل التكاليف هو تقويم المخزون السلعي اخر المدة .

التوصيات التي خرج بها البحث – عدم تبني المفاهيم الاقتصادية للتكاليف في قياس تكلفة المنتجات الصناعية و اعتماد القياس على المفاهيم المحاسبية – الاعتماد على نظام المحاسبة المالية وحده في قياس وعاء الضريبة في المشروعات الصناعية لتحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال في المشروعات الصناعية– اعتماد المبادئ العلمية لمحاسبة التكاليف لتحديد الوعاء الخاضع للضريبة للمشروعات الصناعية – المشرع الضريبي السوداني مطالب بالتفريق بين الاعضاء للحد الادنى للمعيشة و بين الاعضاء للأعباء العائلية للممولين الافراد و ان تكون هذه الاعفاءات الضريبية الاجتماعية تتناسب مع الظروف الاقتصادية – عدم اعتماد الايرادات و النفقات المخالفة للشريعة الاسلامية– ان يسمح المشرع الضريبي السوداني بترحيل الخسائر بالكامل دون وضع قيود زمنية-

1- د.فتح الرحمن حسن منصور مشاكل قياس الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية في السودان بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة 1996

الغاء المادة (29) من قانون ضريبة الدخل فئات الضريبة على ارباح الاعمال ودخل ايجار العقار – الغاء المادة (18) (1) (ج) من قانون ضريبة الدخل لعام 1986 بالسماح بخصم الزكاة من وعاء ضريبة الدخل – الغاء المادة (65) من قانون ضريبة الدخل لعام 1986 و تحصيل الضريبة بواسطة الاخرين – السماح بخصم كل المخصصات وفق للمعايير المحاسبية طالما ثبتت جديتها.

دراسة بدر التمام محمد سعد احمد 2007[1] :

مشكل البحث ان النزاع بين سلطات الضرائب و دافعي الضرائب مستمر حول ما هو الوعاء الحقيقي الذي يخضع لضريبة ارباح الاعمال في شركات القطاع الصناعي مما يجعل ادارة الضريبة تلجأ للتقدير و ما يترتب عبيه من منازعات في مراحل الطعون و الاستئناف مما يعني ضياع جهد و وقت الطرفين. اهداف البحث – محاولة تقليل فجوة الخلاف بين دافعي الضريبة و المحاسب الضريبي عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة في الشركات الصناعية. – تأكيد دور المراجع كجهة محايدة بين دافعي الضريبية و الادارة الضريبية – تأكيد اهمية المحاسبة بكل انواعها عند حساب الدخل الخاضع للضريبة . اهمية البحث في الاتي : يحاول البحث ايجاد حل لتقليل النزاع بين سلطات الضرائب و دافعي الضريبية – يسعى البحث الى تأكيد اهمية منح دور اكبر للمحاسب و المراجع لدى سلطات الضرائب . فرضيات البحث تمثلت في الاتي : امساك وحفظ المستندات و الدفاتر المحاسبية من اهم مقومات الوصل الى حقيقة نتائج الاعمال – استخدام اسس و قواعد محاسبة التكاليف عند حساب تكلفة المنتجات الصناعية يساعد في الوصول الى الوعاء الحقيقي لضريبة ارباح الاعمال – اعداد و تقديم القوائم المالية للسلطات الضريبية في مواعيد تزيد حصيلة الايرادات الضريبة. اتبع البحث المناهج العلمية الاتية – المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض – المنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفرضيات – المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة – المنهج الوصفي التحليلي لاجراء الدراسات التطبيقية . حدود البحث الحدود المكانية ديوان الضرائب ولاية الخرطوم – الحدود الزمانية من عام 1986 تاريخ صدور قانون ضريبة الدخل و حتى الان.

دراسة فاتن سمير جاد خليل 2008 [2]:

تناولت الدراسة اثر الجودة الشاملة في نظم المعلومات المحاسبية بغرض المحاولة في تطبيق الجودة الشاملة للنظم المحاسبية وذلك للارتقاء بمخرجات هذه النظم المحاسبية و الاستفادة منها على اكمل وجه . و تتمثل مشكلة البحث الاساسية في عدم توفر خصائص الجودة الشاملة في نظم المعلومات

1- بدر التمام محمد سعد احمد المشكلات المحاسبية لتحديد الدخل الخاضع لضريبة ارباح الاعمال بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل 2007.

2- فاتن سمير جاد خليل ، اثر الجودة الشامل في نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف السودانية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا 2008.

المحاسبية مما يؤثر سلبا على مخرجات هذه النظم و يؤدي الى عدم الاعتماد عليها و الثقة بها من قبل مستخدميها .

وقد نبعت اهمية الدراسة من اهمية وجود نظام محاسبي ملائم يتوافق مع متطلبات الجودة الشاملة . و تهدف الدراسة الى تحديد مستويات الجودة الشاملة لمتغيرات تكنلوجيا المعلومات و تحديد مدى تأثر نظم المعلومات المحاسبية بمستويات هذه الجودة.

واقوم الدراسة على عدة فروض من اهمها : وجود علاقة بين تطبيق مفهوم الجودة الشاملة و سلامة النظام المحاسبي مما يضمن سلامة المعلومات المستخرجة منه . و قد توصلت الدراسة لعدة نتائج من اهمها - ان نظام المعلومات المحاسبي الجيد المرتبط بنظام رقابة داخلية فعال يمكن من المحافظة على ممتلكات المؤسسات المالية ، بالإضافة الى ان تطبيق مفهوم الجودة الشاملة لنظم المعلومات المحاسبية يعمل على تعدد و تنوع التقارير المالية و يؤدي الى تحقيق جودة وامن نظام المعلومات المحاسبي. و قد واصت الدراسة بضرورة اخذ البنوك السودانية لمفهوم ادارة الجودة الشاملة كمدخل متكامل يحقق الربط بين كل ما يجري داخل البنك ، و ضرورة تحديد الاساليب الملائمة التي يمكن من خلالها توفير معلومات تمكن المستويات الادارية المسؤولة عن تنفيذ نظام الجدوة من تحقيق اهدافها بكفاءة و فاعلية ، بالإضافة الى ضرورة اهتمام الدولة بمفهوم الجودة الشاملة و العمل على نشره داخل القطاع المصرفي السوداني.

دراسة موسى يوسف الطيب عبدالله 2009 [1] :

تناولت الدراسة اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية للبنوك التجارية بالسودان ، و تمثلت مشكلة الدراسة في ان القوائم المالية المنشورة تعد المصدر الاساسي للمعلومات المحاسبية فبتالي ما اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عليها . هدفت الدراسة الى بيان اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية للبنوك التجارية . ووضعت الدراسة ثلاث فرضيات و هي : - الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تزيد من جودة القوائم المالية – تعتبر القوائم المالية المصدر الاساسي للمعلومات المحاسبية – تعارض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على جودة معلومات القوائم المالية .

انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات ، و المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات ، و المنهج التاريخي لتتيح الدراسات السابقة التي لها علاق بموضوع الدراسة ، و المنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة الحالة . وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها ، ان القوائم المالية المنشورة تعد المصدر الاساسي للمعلومات المحاسبية ، و ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية السبب الاساسي في جودة القوائم المالية ، تباين وجهات النظر حول جودة المعلومات المحاسبية و القوائم المالية على حسب وجهة نظر المستخدم لتلك المعلومات ، التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على جودة القوائم المالية.

1- موسى يوسف الطيب عبد الله ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و اثرها على جودة القوائم المالية للبنوك التجارية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا 2009.

و قد اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بخاصية الوقتية عند عرض القوائم المالية حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرار ، و ضرورة الاهتمام بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية عند اعداد و عرض القوائم المالية .

دراسة منى عبدالله 2008[1] :

هدفت الدراسة للأثر التقديري الايجازي على ايرادات ضريبة ارباح الاعمال في ايرادات الولاية و اثر التقدير الايجازي على ايرادات ضريبة ارباح الاعمال بولاية شمال كردفان، توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها – ان ضريبة ارباح الاعمال تزيد الايرادات الضريبية ، ضريبة ارباح الاعمال مصدر رئيسي للإيرادات الضريبية ، الولاية تعاني فاقد ضريبي كبير للاعتماد الكبير على ربطها بالتقدير الايجازي ، ان التقدير الايجازي يزيد النزاع بين الممولين و ديوان الضرائب ، ضعف الوعي الضريبي ، مواقع مكاتب الضرائب بالقرب من الممولين له دور ايجابي في التحصيل و التقدير. خرجت الدراسة بعدة توصيات تتمثل في وضع جزاء رادع في حال تقديم الممول اقرار ضريبي ببيانات غير صحيحة ، التدريب المستمر و الشامل للعاملين بالديوان.

دراسة محمود الشاوش 2008[2] :

تمثلت المشكلة في عدم اعتراف المشرع الضريبي الليبي بموجب ضرائب الدخل رقم (11) سنة 2004 ، و بجانب عدم اعترافه ببعض المخصصات التجارية التي تدعو الضرورة العملية الى تكوينها عملا بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و عدم اعترافه بالمصروفات التي لا تتوفر في المستندات المؤيدة لها خلال الفترة المحاسبية المستفيدة من تلك المصروفات الامر الذي يؤدي لقياس وعاء ضريبة الدخل.

دراسة محمد احمد 2009[3]:

تمثلت مشكلة الدراسة في ان مكاتب الضرائب في مرحلة تقدير ارباح الاعمال ترفض الحسابات المراجعة المقدمة عن انشطة الممولين تارة و تعديلها تارة اخرى ، ذلك للوصول لأرقام ارباح تكون مجال النزاع بين الممولين و ديوان الضرائب . هدفت الدراسة للتعرف على انواع الضرائب و طرق تقديرها ، ومحاولة التعرف على اسباب رفض و تعديل التقارير المالية للمكلفين ، محاولة وضع بعض الحلول و المقترحات لاعتماد التقارير و زيادة اقبال المكلفين في تقديم تقارير مالية.

انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات ، و المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات ، و المنهج التاريخي لتتيح الدراسات السابقة التي لها علاق بموضوع الدراسة ، و المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام دراسة الحالة.

1- منى عبدالله عبدالقادر اثر التقدير الايجازي على ضريبة ارباح الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة.
2- محمود الزروق الشاوش
3- محمد احمد عوض الله دور التقارير المالية في تقدير ضريبة ارباح الاعمال بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير .

قامت الدراسة على الفرضيات التالية وهي – اعتماد الحسابات المراجعة للمكلفين يؤدي لسهولة تحصيل الضريبة – الافصاح الكامل عن انشطة المكلف للحسابات المراجعة يقلل من النزاع حول التقدير الضريبي و يعزز الثقة بين المكلفين و مكاتب الضرائب ، اعتماد مكاتب الضرائب على نظام معلومات دقيق فعال يؤدي الى تقدير خالي من النزاع و يحد من التهرب الضريبي و بالتالي تزيد من حصيلة الضريبة ، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها – ان رفض الحسابات يؤدي الى عدم اقبال الممولين على تقديم حسابات مراجعة ، اعتماد الحسابات عند التقدير يسهل من تحصيل الضريبة ، المعلومات الكاملة عن الممولين و كشف أنشطتهم يزيد من اقبالهم على تقديم حسابات مراجعة تحد من التهرب الضريبي و بالتالي تزيد من حصيلة الضريبة. اما التوصيات التي خرجت بها الدراسة – تحديد حجم اعمال معين يلزم الممول عند بلوغه بتقديم حسابات مراجعة قبول حسابات المراجعة مع تسهيل و تبسيط الاجراءات ، اجراء دراسة عميقة و تفصيلية لتحديد نسب الارباح و قياس المصروفات و محاولة ربطها بحجم الانتاج.

دراسة المقام عبودي 2004[1]:

تكمن مشكلة الدراسة في صعوبة اتخاذ قرار منح التمويل في المؤسسات المصرفية نسبة لوجود مخاطر مالية لاتخاذ القرار ، اما اهمية الدراسة اتت من اهمية التمويل للمنشآت التي تعاني من عجز مالي ، تهدف الدراسة الى التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ قرارات التمويل و المخاطر الائتمانية وكيفية تجنبها.

قامت الدراسة على عدة فرضيات منها – الاعتماد على البيانات و المعلومات المحاسبية التي تتصف بالنوعية تؤدي الى نجاح عملية اتخاذ القرار ، قلة الخبرة وعدم المعرفة يزيد من مخاطر عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار ، و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها – هناك خصائص اساسية تقيم جودة المعلومات الجيدة تحدث تغيرا في سلوك متخذ القرار.

دراسة سليمان خالد المعايطة 2002[2] :

تطرقت الدراسة الى دور البيانات و المعلومات المحاسبية في دفع كفاءة اداء الجامعات الاردنية في تحسين استخدام الموارد المالية المتاحة لديها مما يمكنها من احكام الرقابة المالية على تلك الموارد وحسن التصرف بها و تكمن مشكلة الدراسة في استيعاب دور البيانات و المعلومات المحاسبية من قبل ادارة الجامعات الحكومية لم يكن بالسرعة المطلوبة فب الاستفادة منها في مجالات التخطيط لاتخاذ القرارات ادى الى زيادة الازمة المالية الإدارية و اعتمدت الدراسة على منهجية متعددة الجوانب التي تشمل اساليب احصائية وصفية و تحليلية لتغطية جميع نواحي الدراسة و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها استخدام البيانات و المعلومات المحاسبية من قبل ادرة القرارات باستثناء

1- المقام محمد منصور عبودي ، دور المحاسبة في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات المصرفية (الخرطوم) ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا ، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل 2004.

2- سليمان خالد المعايطة ، دور البيانات و المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا 2002.

الاستخدام الامثل للبيانات و المعلومات المحاسبية مثل تحديد الرسوم الجامعية و عدم معرفة المخصصات الحكومية السنوية للجامعات و اهم توصيات الدراسة ، الحاج الى تطبيق انظمة محاسبية ملائمة و فعالة في الجامعات الحكومية و الحاجة الى تدريب الافراد و العاملين في الوظائف الادارية في الجامعات الحكومية و خاصة في ما يتعلق بالتخطيط و اتخاذ القرارات باستخدام البيانات و المعلومات المحاسبية.

المبحث الاول : مفهوم واهمية المعلومات المحاسبية

تمهيد :

تمثل عملية توفير المعلومات المحاسبية احدى الوظائف الاساسية المناسبة ، الامر الذي يتطلب ان تكون هذه المعلومات على قدر كافي ممن الملائمة والدقة و الموضوعية ، و قد شهد العالم عبر تاريخه الطويل سلسلة من التطورات التي اثرت على اسلوب حياته ومتطلباته الضرورية ومن اهم واحدث هذه التطورات هو ظهور مجتمع المعلومات ، و اصبحت الحاجة اليها في غاية الاهمية[1].

و اصبح توفيرها عند الحاجة اليها امر ضروري مهما كان الثمن ، لان البديل هو الفشل و التخلف ، ففتحت مراكز البحث العلمي و زاد عدد الباحثون الامر الذي ادى الى توفر المعلومات المألوفة و التي لانزال نعيشها الى هذه اللحظة وهي في تزايد مستمر[2].

وقد ادت الزيادة الهائلة في كمية المعلومات الى خلق ضرورة ملحة لوضع نظام متكامل لهذه المعلومات تستخدم فيها اساليب فنية متطورة قادرة على التعامل مع احدث الاجهزة التكنلوجية في مجال تداول و تخزين و معالجة البيانات[3].

مفهوم البيانات و المعلومات :

البيانات في اللغة : هي جمع بيان و البيان ما بين به الشيء من الدلالة ، و بان الشيء أي اتضح ، و بين الشيء اوضحه وعرفه ، و هو الكشف و التوضيح و قد يستعمل بمعنى الاثبات و الدليل[4].

تعريف البيانات : هي حقائق تم تسجيلها بشأن احداث معينة او سيتم مستقبلا ،هذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محدودة العدد،وهي تمثل مدخلات في نظام المعلومات و ليس لها اثر في اتخاذ القرار مالم يتم اجراء بعض العمليات التشغيلية.
كما عرفت البيانات بأنها تغيرات نمطية او رياضية و تم التعرف على استخداماتها لتمثل الافراد او الاشياء او الاحداث او المفاهيم .
كما عرفت بأنها تمثل مجموعة الحقائق الاولية المتعلقة بظاهرة موضوع الدراسة ، وتعد تلك البيانات هي المدخلات اللازمة للإنتاج المعلومات[5].

1- نظم المعلومات المالية ، اسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها صباح محسن، أ.عبدالفتاح ابراهيم زريبة ، أ.فتحي احمد الشيباني دار الورق للنشر و التوزيع عمان ص21 2010.
2- التقنية و ادارة المعلومات ، د.يونس عزيز – بنغازي جامعة كاريونس 1994 ص335.
3- يحي مصطفى حلمي – تحليل و تصميم نظم المعلومات – القاهرة مكتبة عين الشمس 1997 ص5.
4- اثر المعلومات المحاسبية عند وضع قرار الاستثمار ، بحث ماجستير لم ينشر جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا 2007 ص2.
5- د. محمد مطر ، المحاسبة المالية الجزء الاول ، عمان دار حنين للنشر و التوزيع 2000 ص23.

عرفت كذلك بانها عبارة عن الاعداد و الاحرف الابجدية و الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن ايصالها و ترجمتها ومعالجتها من قبل الانسان او الاجهزة للتحول الى نتائج[1].
كما عرفت البيانات بأنها تمثل المادة الخام التي تحتاج لإجراء بعض العمليات التي يمكن ان تتحول الى منتج يمكن الاستفادة منه ، و كما يطلق عليها لفظ المعلومات[2].

عرفها الكردي بانها حقائق خام غير مترابطة ، وتحتوي على اشارات و رموز وملاحظات يمكن ان تمثل افرادا او اشياء او عمليات تبادل[3].

وعرفها صباح على انها حقائق خام غير مترابطة لا تعطي أي معنى وتمثل في شكل مجموعة من الاشارات و الملاحظات تمثل الافراد و عمليات التبادل[4].

ويستنتج الباحثون من تعاريف البيانات بأنها :

1- تعبيرات لغوية او رياضية او مجموعة منها تم التعرف على استخدامها لتمثل الافراد او الاشياء او الاحداث او المفاهيم.

2- مجموعة الحقائق الاولية المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة.

3- المدخلات اللازمة لإنتاج المعلومات.

4- الاعداد او الاحرف الابجدية او الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق و المفاهيم بشكل ملائم يمكن وضعها من قبل الانسان.

5- تمثل حقائق مجردة يمكن تشغيلها لتصبح معلومات.

و تحتوي على الابعاد التالية :

حقائق خام غير مترابطة ، ولا تعطي أي معنى، وعبارة عن اشارات و رموز وملاحظات ، تمثل افرادا او اشياء او عمليات تبادل.

اقل بعد ترتكز عليه انها لا تعطي أي معنى.

ويلاحظ على البيانات :-

أ- اذا كانت البيانات عن احداث تاريخية موثقة فإنها تمثل حقائق مثل كميات الانتاج و حجم المبيعات وسجلات الموظفين.

1- د. خالد امين عبدالله ، اساسيات المحاسبة عمان دار وائل للنشر ص7-8.
2- د. خالد مصطفى محمود ، نظم المعلومات و الحسابات الالكتروني القاهرة 1991 ص6.
3- منال محمد الكردي و جلال ابراهيم.
4- صباح رحيمة محسن ، ومحمد حسن كاظم ،تقنيات خزن و استرجاع المعلومات – بغداد دار الحكمة 1996 ص115.

ب- اذا غابت مشكلة الاحداث التي تمثلها البيانات وغاب توثيق هذه الاحداث فان البيانات تمثل تقديرات يمكن الوصول اليها باستخدام اساليب احصائية.

ج- اذا كانت البيانات عن امور مستقبلية فهي تمثل توقعات يمكن التوصل اليها باستخدام اساليب التنبؤ.

المعلومات :-

لغة : هي جمع معلومة و المعلومة هي اسم مفعول و المعلوم ما اسند الى الفاعل ويمسى بالمعروف ويقابله المجهول و المعلوم من شان ان يعلم.

تعريفات للمعلومات :-

هي مجموعة من البيانات تم جمعها و تشغيلها بطريقة اخرجتها في شكل نتائج قابلة للاستخدام بالنسبة لمستقبلها ومستخدمها ولها تأثير في اتخاذ القرار[1].

عرفها بلال بانها مجموعة من البيانات التي تمت معالجتها واعطت معنى خاص يمكن من الاستفادة منه للوصول الى المعرفة[2].

و كذلك lucas قال بأنها مجموعة من البيانات تعطي معنى خاص يمكن الاستفادة منه للوصول الى المعرفة ، و المغربي قال بأنها مجموعة من البيانات تمت معالجتها للاستفادة منها و الوصول الى المعرفة[3].

و قال مكلويد بأنها مجموعة من البيانات تمت معالجتها ، و تعطي معنى خاص ، للاستفادة منها للوصول الى المعرفة[4].

و قالت البكري هي عبارة عن مجموعة من البيانات التي تمت معالجتها لتعطي معنى خاص[5].

و قال التويرقي هي مجموعة من البيانات التي تمت معالجتها ليمكن الاستفادة منها للتوصل للمعرفة[6].

يعرف ريميكسي المعلومات بأنها البيانات التي يمكن ان تغير من تقديرات متخذ القرار . و يذكر ماكدوف ان المعلومات بانها عبارة عن مقياس لقيمة رسالة معينة لمتخذ قرار معين في موقف

1- د. معالي حيدر ، نظم المعلومات ، الاسكندرية دار الجامعة 2002 ص12.
2- محمد اسماعيل بلال، نظم المعلومات الادارية ، الاسكندرية دار الجامعة 2005 ص21.
3- عبدالحميد عبدالفتاح المغربي ، نظم المعلومات الادارية الاسس و المبادئ – المنصورة المكتبة المصرية 2002 ص29.
4- رايمندمكلويد ، نظم المعلومات الادارية ، ترجمة سرور على ابراهيم سرور ، الرياض دار المريخ 2000 ص20.
5- سونيا محمد البكري ، وعلي عبدالهادي مسلم مقدمة في نظم المعلومات الادارية ،الاسكندرية الدار الجامعية 1993 ص20.
6- بشير على التوريقي ،نظم المعلومات ،زليطن ، جامعة ناصر 1993 ص22.

معين، اما ستون فيرى المعلومات على انها معرفة مشتقة من تنظيم و تحليل البيانات ، أي انها بيانات ذات منفعة في تحقيق اهداف المؤسسة[1].

ويرى الباحثون من التعاريف السابقة للمعلومات بأنها :

أ- ان للمعلومات قيمة محددة سواء تم استخدامها في اتخاذ قرار مثل الحوافز وبناء النماذج او ان مورد المعلومات يمكن اعادة استخدامها لأنها لا تفوق قيمتها.

ب- بيانات تم تشغيلها وتعطي معنى معين او تعكس ظاهرة معينة.

ج- **ترتبط بأربعة ابعاد هي** : مجموعة من البيانات –تمت معالجتها – لتعطي معنى خاصا – للاستفادة منها للوصول الى المعرفة.

د- اكثر بعد يرتكز عليه تعريف المعلومات انها مجموعة من البيانات التي تمت معالجتها .

ه – اقل بعد يرتكز عليه التعريف انها تعطي معنى خاص.

أهمية المعلومات :

يعتبر استخدام البيانات و المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات ظاهرة عملية و علمية من الظواهر الباحثية في العصر الحديث ، فالمعلومات المحاسبية و البيانات المالية اصبحت ذا شأن كبير في المساهمة في التخطيط و رؤية المستقبل للمنشأة ، و مساعدة متخذي القرارات في بناء قراراتهم على معلومات دقيقة و صحيحة[2].

أهمية المعلومات للمؤسسة[3]:-

1- اضافة معرفة متخذ القرار مما يقلل من حالة عدم التأكد ، تساعد على استقراء المستقبل ، وادراك ما يطرأ على الظروف المحيطة من تغيرات و ابعاد هذا التغير وكيفية التعامل معه.
2- تؤدي الى التقليل من البدائل ،وامداد صانعي القرار بأفضل البدائل ، و المعلومات تحرك الابتكار و تولد العديد من التصورات و تحدد الاتجاهات البيئية و تسهل من متابعة الاداء[4]

1- د. صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الادارية ، مصر الدار الجامعية للنشر 2000 ص23.
2- د. فايض حمزة رملي ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا دار السودان 2011 ص7.
3- د. فريد كورتل و د.خالد خطيب ، نظم المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرار ، عمان الاردن ، دار زمزم للنشر 2015 ص26.
4- عبدالله محمود سراج ، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الانتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في اطار الاستراتيجية التنافسية في حالة القطاع الصناعي اليمني ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد و جامعة الجزائر 2004-2005 ص52.

المبحث الثاني

خصائص و مصادر المعلومات

خصائص المعلومات[1] :-

تختلف المعلومات حسب خصائص الاطار الزمني ما بين تاريخية و تنبؤيه ، وحسب مدى توقعها ما بين مترقبة ومفاجئة ، وحسب مصادرها ما بين داخلية و خارجية ،و حسب مجالها ما بين مقتضبة و تفصيلية ،و حسب مدى تكرارها ما بين كثي و قليل ،وحسب مدى تنظيمها ما بين مفككة ومحكمة ،وحسب مدى دقتها ما بين عالية الدقة ومتدنية ، ومن ثم تختلف استخدامات المعلومات حسب خصائصها.

قيمة المعلومات :-

كل المعلومات لها قيمة و تكلفة عن الحصول عليها ،فإعداد المعلومات يكلف الادارة مالا وجهدا ووقتا ،وحسب المنطق الاقتصادي اذا كان اعدا المعلومات لأغراض تستخدم فيها لدعم وظائف الادارة يكلف مالا تتعدى الفائدة التي يمكن ان تحقق من خلال استخدام هذه المعلومات فأن ذلك يكون غير اقتصادي.

تفسير المعلومات :-

هنالك اربعة عوامل تؤثر في تفسير المعلومات و استخداماتها وهي :

الوضع التنظيمي ،الوضع الفكري لمتخذ القرار ،العوامل الشخصية و الموقفية،ومشاكل القرار. فمن الطبيعي ان تؤثر طبيعة المشكلة موضع اتخاذ القرار الاداري على تفسير المعلومات. فكلما ذات اهمية القرار تطلب الامر اهتماما اكبر بتحليل البيانات لدعم متخذ القرار مقارنة بالقرار الاقل اهمية[2].

خصائص المعلومات المفيدة :-

أ- الملائمة :

-المعلومات تكون ملائمة اذا عملت على تخفيض حالة عدم التأكد لدي متخذي القرار[3].

1- هويدة على عبدالقادر – نظم المعلومات الادارية النظرية و التطبيق – جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا ص15.
2- أ.د ابراهيم الجزراوي ، د. عامر الجنابي – اساسيات نظم المعلومات المحاسبية ،دار اليازوري للطباعة والنشر الاردن ص15.
3- سيد عطا الله السيد ،المفاهيم المحاسبية الحديثة دار الراية للنشر و التوزيع الاردن ص23.

- وايضا هي المنفعة النسبية للبيانات وهي من اهم الخصائص المحاسبية.

ب- الثقة :

- المعلومات تكون ذات ثقة اذا كانت متحررة من الاخطاء و التحيز.
- وتعني ايضا الاسناد على مصادر حقيقية للمعلومات المحاسبية.

ج- التكامل :

- المعلومات تكون متكاملة اذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة الاحداث او الانشطة القابلة للقياس[1].
- لا فائدة من الحصول على معلومات غير صحيحة.

د- الوقت الملائم :

- توفر المعلومات في الوقت الملائم ليتمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار في الوقت المناسبة.
- الحاجة الى المعلومات حاجة وقتية[2].

ه- القابلية على الفهم :

- المعلومات تكون مفيدة اذا قدمت بشكل مفيد.

و- قابلية التحقق :

- أي القدرة على الوصول الى نفس النتائج من قبل اكثر من شخص اذا استخدموا نفس الاساليب في قياس المعلومة المحاسبية.
- تسمح للأشخاص المؤهلين بالوصول الى نتائج متماثلة.

ومن خصائص المعلومات ايضا[3] :

الشكل :

ويتضمن الشكل هيكل المعلومات و امكانية وضعها بشكل كمي ودرجة التجمع فيها ،حيث قد تكون المعلومات كمية او وصفية او رقمية او بيانية مطبوعة على ورق او على شاشة ،ملخصة او مفصلة وعادة ما تحتاج لعدة اشكال من البدائل المتاحة وفقا لكل موقف.

1- أ.د ابراهيم الجزراوي ، د.عامر الجنابي –اساسيات نظم المعلومات المحاسبية دار البازوري للنشر الاردن ص15.
2- سيد عطاالله السيد – المفاهيم المحاسبية الحديثة دار الراية للنشر 2009 ص23.
3- أ.د فريد كورتل– نظم المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات – زمزم ناشرون2015 الاردن ص25.

التكرار :

يقيس تكرار المعلومات مدى الحاجة اليها ،او تجميعها او انتاجها فقد تكون متكررة او نادرة اعتمادا على حاجة الافراد الذين يستخدمونها.

الارتباط :

قد تكون المعلومات مرتبطة اذا ظهرت الحاجة اليها في موقف معين ،و المعلومات التي ظهرت اليها الحاجة في وقت ما قد لا تكون مرتبطة في وقت اخر لذلك فان المعلومات التي تحصل عليها اذا لم تكن لها حاجة فإنها معلومات فير مرتبطة.

الكمال :

ويعني توفر المعلومات الكاملة للمستخدم لكل ما هو مطلوب معرفته في موقف معين فذا ترك احد التقارير قارئه بعديد من الاسئلة التي لم يجب عليها فان التقرير يعتبر مجموعة غير كاملة من المعلومات.

مصادر البيانات و المعلومات :

تتعدد البيانات والمعلومات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعة وكيفية تحقيقها ،وتتفاوت الحاجة لبيانات و المعلومات نتيجة لتباين احجام المشروعات ودرجة تعقد مشاكلها[1].

ويتم الحصول على المعلومات عادة من مصدرين ،مصادر داخلية وخارجية وهما المصدرين الذي يحتجهما المحلل المالي ليقوم بعمله.

اولا : المصادر الداخلية :

وهي مصادر من داخل المنشاة يمكن ان تتوفر فيها البيانات و المعلومات فالأنشطة المختلفة داخل المنشأة تحتفظ في سجلاتها وتقاريرها بالبيانات الهامة و الضرورية عن مجال العمل وتعتبر مرجعية هامة للإدارة في تقييم الاداء ووضع السياسات والخطط و تطويرها[1].

و بالنسبة للمحلل المالي فأن المصادر الداخلية تشتمل على الاتي :

قائمة المركز المالي – قائمة الدخل – قائمة التدفقات النقدية. و يضاف عليها تقرير مدقق الحسابات – التقرير الختامي لأعضاء مجلس الادارة – التقارير المالية الداخلية التي تعد للأغراض الادارية.

أ- قائمة المركز المالي :

1- د. فايض حمزة رملي –نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة 2011 ص16.

الغرض من اعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمنشاة معينة في نقطة زمنية معينة ، ويمكن اعتبار الميزانية صورة فتوغرافية للحالة المالية للمنشأة ، فالميزانية تصور اصول المنشأة وخصومها و حقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين ، وحتى يمكن فهم الصورة الكاملة فانه يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية و العناصر التي تتكون منها و العلاقات التي ترتبط بين تلك العناصر[1].

- هي القائمة التي تشمل عناصر المعادلة المحاسبية الاساسية من اصول و التزامات و حقوق ملكية[2].

ب – قائمة الدخل :

ويطلق عليها ايضا قائمة المكاسب او قائمة التشغيل ، وتفصح القائمة عن إيرادات المنشأة ناقصا مصروفاتها خلال فترة زمنية محددة[1].

ج- قائمة التدفقات النقدية :

قائمة التدفقات النقدية تغطي فترة زمنية معينة و التي تكون عادة سنة واحدة ، وتركز القائمة على امرين :

- انها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة.
- انه يتم تبويب القائمة على ثلاث اقسام رئيسية (انشطة التشغيل – انشطة الاستثمار – انشطة التمويل).

و تختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل ان كل الايرادات قد لا يتم تحصيلها ، كذلك كل المصروفات الظاهرة في قائمة الدخل قد لا تساوي النقدية المدفوعة.

كما يحتاج المحلل المالي بهذه البيانات و التي توضح افضل وضع لعناصر القوائم المالية والتي تساعد على دقة التحليل و الدراسة في المجالات الاتية :

1. **الاصول و تشمل :**

- البضاعة ، وهي اسس التقويم وطريقة تسعير البضاعة المصرفة ، متوسط المخزون.
- الاصول الثابتة : و تتمثل في القسمة السوقية و حقوق الرهن عليها.
- البنك : هل يحتوي على ارصدة مفيدة او مجدية.
- الاوراق المالية : هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة وحقوق الرهن عليها.
- المدينون : فترة الائتمان ، مخصص الديون المشكوك فيها و طريقة حسابها ، و متوسط فترة المدينين.

1- د. طارق عبدالعال حماد – تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان ص65.
2- د. كمال الدين مصطفى الدهراوي – مبادئ المحاسبة المالية 2008 كلية التجارة مصر ص30.

2. **الخصوم و تشمل :**
- طويلة الاجل : تواريخ استحقاقها ، حقوقها على الاصول الثابتة .
- قصيرة الاجل : شروط الائتمان الممنوحة للوحدة.

3. **التكاليف :**
وذلك بكيفية تجميعها و تصنيفها.

4. **الايرادات انواعها و اقسامها.**

ثانيا المصادر الخارجية :

هي المصادر التي يتم الحصول منها على بيانات و معلومات من خارج نطلق المنشأة . و قد تمثل البيانات و المعلومات الخارجية بيانات و معلومات عن انشطة شبيهة لنفس نشاط المنشأة[1].

وتنقسم مصادر البيانات و المعلومات الخارجية الى مصادر اولية و مصادر ثانوية .

1- المصادر الاولية :

تعتبر البيانات و المعلومات من مصادر اولية اذا كانت منشورة من قبل مصدرها الاصلي دون سواه ، و عادة ما تفضل المصادر الاولية لكون البيانات و المعلومات بحالتها الحقيقية المعبرة عن واقع الاعمال ولم يطرأ عليها أي عملية تعديل سواء من حذف او تلخيص او غيره[1].

2- المصادر الثانوية :

تعد البيانات و المعلومات من صادر ثانوية اذا تم نشرها من قبل جهة غير جهتها الاصلية ، سواء تم نقل البيانات و المعلومات و عرضها بحالتها الاولية كما سبق نشرها من قبل جهتها المصدرة ، او قد ادخل عليها تعديل بما يغير من صورتها.

- تعتبر البيانات الخارجية بيانات اضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل المالي مباشرة بل في عملية التقييم و التسعير لنتائج التحليل.

التحليل المالي :

هو علم له قواعد و معايير و اسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشآت و اجراء التصنيف اللازم لها ، ثم اخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة و ايجاد الربط و العلاقة فيما بينها ، ثم تفسير نتائج هذه العلاقة و البحث عن اسبابها ، بالإضافة الى تقييم انظمة الرقابة و وضع الحلول و التوصيات.

1- د. فايض حمزة رملي – نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل مصادر اغراض ترشيد القرارات الإدارية ص17.

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي و تساهم في تحديد اهمية و خواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[1].

تتمثل البيانات الخارجية للتحليل المالي في :

- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الاوساط التجارية.
- البيانات الصادرة عن اسواق المال ومكاتب السمسرة.
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدرها الهيئات و المؤسسات الحكومية.
- المراسلات مع العملاء و المهنيين و تأكيدات ارصدة المدينون و الدائنون.
- المكاتب الاستشارية.

الغرض من التحليل المالي هو تقييم اداء المنشأة من نقاط مختلفة وتنسجم اهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة و ضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عونا في ترشيد قرارتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

أغراض التحليل المالي :

1. تقييم المركز المالي للمشروع.
2. تقييم ربيحة المشروع.
3. تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
4. تقييم المركز الائتماني للمشروع.
5. تقيم مدى كفاءة ادارة الاصول و الخصوم.
6. تقييم المركز التنافسي للمشروع.
7. تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي).
8. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة ادوات التخطيط و الرقابة وتقييم الاداء.

وظيفة المحلل المالي[2] :

اولا:

وظيفة فنية : التحليل المالي له قواعد و اسس و معايير ، ووظيف المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

1- كيفية احتساب النسب المالية رياضيا.

1- د. محمد مطر – التحليل المالي و الائتماني ، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية – دار وائل الاردن 2000 ص3.
2- د. سيد عطا الله السيد – النظريات المحاسبية – دار الراية للنشر 2009 ص68.

2- تصنيف وتبويب المعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة و المقارنة.

3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

ثانيا :

وظيفة تفسيرية : تتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول اليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول و التوصيات لهذه النتائج.

المبحث الثالث

اهداف و استخدامات المعلومات المحاسبية

الاهداف[1] :

يهدف النظام المحاسبي الى تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات لتحقيق افضل تخصيص للموارد التي يمتلكونها ، واصبح المتفق عليه ان القوائم المالية والتقارير المحاسبية تعد لهذا الغرض الاساسي.

وقد عرف هذا بالمنهج النفعي الذي يقوم على اساس تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وتغلب وجهة نظرهم في عملية انتاج وتوصيل المعلومات. كما ان عملية تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية من معلومات تواجه بمشاكل تعدد وتنوع الفئات ذات المصلحة مما يؤدي الى مشاكل عديدة سواء في مجال اساليب القياس الواجب اتباعها في اعداد القوائم المالية او في مجال صور العرض و الافصاح كما ان هناك محاولات بذلت في سبيل تحديد الاحتياجات الفعلية للفئات المختلفة من معلومات ، و لتوصيل اهداف المعلومات يجب النظر في هذه الاهداف وهي :

1. توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.
2. توفير المعلومات للدائنين والمستثمرين للأغراض التنبؤ.
3. توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المشروع او المنشأة على تحقيق الربح.
4. مساعدة الادارة في تقييم الاداء و للأغراض التنبؤ .

-اشار معهد المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز انه لتحقيق هدف توصيل المعلومات لابد ان تتصف بالملائمة و القابلية للمقارنة[2].

نتائج توفر المعلومات المحاسبية :

ان تطور نظرية المحاسبة لا يحل مشكلة جميع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يجب تطوير نظريات التنبؤ برد فعل السوق تجاه تلك المعلومات وكيفية استجابة مستخدمي البيانات المحاسبية وكيفية استخدام الافراد لها وهنالك عدة نظريات لكيفية استجابة المستخدمين للمعلومات :

أ – التحليل الاساسي : ويقوم فيه المستخدم او المستثمر باتخاذ القرارات احد القرارات الاتية (بيع – احتفاظ - شراء).

1- د. فياض حمزة رملي ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة 2011 ص64.
2- أ. عبدالفتاح ابراهيم زريبة ، أ. فتحي احمد الشيباني نظم المعلومات المالية اسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها.2009 ص12.

ب – السوق الكفؤ : يرى الاقتصاديون منذ سنوات عديدة ان سعر السوق يتمتع بمنافسة كاملة تحدد من خلال مدى توفر المنتج (العرض) ، ومدى الرغبة في الامتلاك (الطلب) .

استخدامات المعلومات المحاسبية :

تذخر ادبيات المحاسبة في اطارها النظري بإشارات تدل على اهمية المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية و الاقتصادية لكافة مستخدمي هذه المعلومات[1].

تم تعريف المحاسبة على ضوء هذه القناعات بأنها علم يهدف الى قياس و توصيل المعلومات ذات الطبيعة المالية للمساعدة في اتخاذ القرارات المالية[2].

و بالرغم من الاهمية البالغة لهذه المعلومات فقد تم انتقادها بشدة لأسباب تقلل من فائدتها :

1. المعلومات المحاسبية تقدم بيانات وصفية فقط لا بيانات تنبؤيه.
2. اغفال المتغيرات السيكولوجية.
3. عجز قائمة المركز المالي على الشمول كنتيجة للمعادلات التبسيطية.
4. اعتمادها على القيم المطلقة دون وجود مؤشرات للخطأ.

- و بالرغم من كل هذه العيوب و الانتقادات الا ان وجود قدر من الاعتمادية على استخدام المعلومات المحاسبية كأحد مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- اما واقع الحال لكثير من الدول النامية و منها السودان فأنه يتم تجاهل هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد العام لهذه البلدان[3].

احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية :

ينقسم مستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة عامة الى مجموعتين اساسيتين ، مستخدمون داخليون و مستخدمون خارجيون ، وتختلف احتياجاتهم من مجموعة لأخرى وحتى داخل المجموعة تختلف تلك الاحتياجات حسب الافراد و مستواهم الإداري.

1- المستخدمون الداخليون :

يقصد بالمستخدمين الداخليين للمعلومات المحاسبية رجال الادارة بمستوياتهم المختلفة داخل المنشأة ، وتختلف احتياجاتهم لتلك المعلومات من حيث درجة الاجمالي و التفصيل فيها و الدقة و الشمول و البعد الزمني و التوقيت تبعا للعديد من العوامل منها :

1- د. صادق الحسني التحليل المالي و المحاسبي ، دار وائل ، 2007 ص63.
2- د. فياض حمزة رملي ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ص83.
3- د. محمد السيد الغاغي ، اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة ص37.

أ – نوعية القرار المراد اتخاذه :

تعد المعلومات المحاسبية قرارا متعلقا بالتخطيط او الرقابة او القرارات طويلة الاجل او القصيرة الاجل وغيرها من انواع القرارات متعددة المواقف.

ب – المستوى الاداري :

تختلف حوجه المستخدم الداخلي للمعلومات المحاسبية باختلاف مستواه الاداري (عليا – وسطى - تنفيذية) ، ان هذا الاختلاف يرجع الى طبيعة المهام الموكلة لكل مستوى اداري ونوعية القرارات التي يتخذها ، فعلى سبيل المثال تتخصص الادارة العليا في اتخاذ القرارات طويلة الاجل و المتمثلة في تحديد الاهداف للأعوام القادمة ، ووضع السياسات التي تؤمن تلك الاهداف ، اما الادارة الوسطى فتنصب اهتماماتها الى اتخاذ القرارات التشغيلية التي تتخذ لوضع الخطط الفنية و الرقابة على تنفيذها[1].

- يتضح مما سبق ان الاحتياج الداخلي للمعلومات المحاسبية تحددها طبيعة القرار المراد اتخاذه وموقع متخذي هذا القرار من الهيكل الاداري.

2- المستخدمون الخارجيون :

ويقصد بهم الاطراف الخارجية ذات الاهتمام بصورة او بأخرى بالمنشاة وفيما تزاوله من انشطة تتمثل الاطراف الخارجية بصفة اساسية في المستثمرين الحاليين و الملاك و المستثمرين المتوقعين ، البنوك ، و الموردين و العملاء و عموم الجمهور كالبحثين و المستخرجين الماليين و الاقتصاديين و ديوان الضرائب . وبسبب وجود مصالح مشتركة بينهم و بين المنشأة وجب تزويدهم بتلك المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم.

- ومما سبق يتضح ان الاطراف الخارجية تعتمد بشكل اساسي على القوائم المالية المنشورة كمصدر لمعلوماتها ، وتقدر جودة قرارهم بقدرتهم على تحليل القوائم المالية و الحسابات الختامية و مقارنتها مع السنوات السابقة.

1- أ.د ابراهيم الجزراوي ، د. عامر الجنابي – اساسيات نظم المعلومات المحاسبية ص 23.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية الضريبة

تعريفات الضريبة:

للضريبة عدة تعريفات كما يراها علماء الاقتصاد والمحاسبة، منها ما يلي:

1- الضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة بهدف تقديم الخدمات العامة. [2]

2- الضريبة فريضة مالية الزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بدفعها نقداً أو عيناً دون مقابل، تمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة وتحقيق أهداف المجتمع.[3]

3- الضريبة عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية على المكلف جبراً ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي دون مقابل وفق قانون تشريعي لتحقيق مصالح الدولة.[4]

استنتاجات الباحث:

- الضريبة هي فريضة الزامية تحصل من الأشخاص بحسب مقدرتهم على الدفع، وليس بقدر استفادتهم من الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد الشعب. وبذلك يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين ما يدفعه الشخص من ضرائب، ومقدار ما يحصل عليه من الخدمات العامة.
- الضريبة هي قيمة نقدية تقتطعها الدولة من الأفراد دون أن يقابلها دفع معين، تفرضها الدولة طبقاً للقدرة المالية للمكلف والأفراد، وتستخدمها في تغطية النفقات العامة.

التطورات التاريخية للضرائب:

1- المرحلة الأولى: التقليدية (البدائية):

هي التي أطلق عليها مرحلة بل نشوء الدولة بتنظيماتها المعروفة والتي كانت متمثلة في القبيلة او العشيرة، وكانت تُجمع كل حصيلة الضريبة إلى رئيس القبيلة، سواء كانت نقداً أو عيناً، مما يُعين رئيس هذه القبيلة على تحسين أوضاع مجتمعه.

2- المرحلة الثانية: التقليدية المتطورة (ظهور الدولة):

تعتبر أكثر تطوراً من سابقتها، وتعتبر الدولة هي الأساس وليست القبيلة. وكانت هنالك علاقة اقتصادية بين الدول مع بعضها البعض، حيث لجأت إلى تخفيض عبأ الضريبة عن مواطنيها،

2-د. محمد ابو نصار – الضرائب ومحاسبتها الطبعة الأولى – 1996 - ص11

3-د. خليل محمود الرفاعي – المحاسبة الضريبية – دار المستقبل للنشر – 2011 – ص12

-4 منصور أحمد البدوي – المحاسبة الضريبية – الدار الجامعية – 2002،2003

بإلغاء الضرائب المباشرة التي فُرضت سابقاً، وابدالها بالضرائب غير المباشرة، وهي التي لها علاقة بالتجارة الخارجية للدولة، ففرضت الضرائب على صادراتها ووارداتها.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة تدخل الدولة لتحقيق الرفاهية:

مع تطور الدولة الحديثة وازدياد مهامها والتزاماتها العامة بالإضافة إلى تقدم الحضارة، أصبحت عوائد الضرائب غير المباشرة غير كفاية لسداد نفقاتها. فعمدت الدول غلى فرض ضرائب مباشرة يدفعها المكلف باعتبارها واجب قومي، مما يساعد الدولة في التقدم الحضاري وتحقيق أهداف الدولة وتحقيق الرفاهية.[1]

التطور التشريعي لضريبة الدخل في السودان (ضريبة أرباح الأعمال):

ضربة أرباح الأعمال تعتبر من أهم وأقدم أنواع الضرائب المباشرة، كما أنها من أكبر الضرائب التي لها أثر على النشاط الاقتصادي ووسيلة من الوسائل لإعادة توزيع الدخل القومي وتشجيع الاستثمار. كما تحسب بنسبة صافي الربح بعد خصم كافة المصروفات المتعلقة بالنشاط وفق القانون.

◦ صدر أول قانون في عام 1913م لضرائب الدخل، وسميت بقانون رخص ضريبة أرباح الأعمال. وفي عام 1964م صدر قانون ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل ايجار العقارات.

◦ يعتبر عام 1967م البداية الحقيقية لتطوير النظام الضريبي في السودان، حيث صدر أول قرار وحد بين ضرائب الدخل في السودان، وذلك بموجب الأمر المؤقت رقم (4) عام 1967م. حيث أخضع الدخل من كافة المصادر (أرباح الأعمال – الدخل الشخصي – العقارات.. الخ) للضريبة بموجب قانون واحد بعد أن كان كل منهما يحكم بقانون خاص به. إلا أن مساهمة الضريبة في هذا القانون الموحد لم تتعدى 6% من جملة الإيرادات العامة بالدولة في ذلك العام، علماً بأن مساهمة الضرائب الغير مباشرة من ضريبته على الصادرات وضريبته على الواردات ورسوم الاستهلاك والعوائد، كانت مساهمتها 71% من جملة الإيرادات العامة. مما يعكس اعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة، ويعد ذلك من الظواهر الاقتصادية المالية.

◦ وفي عام 1971م، صدر قانون جديد الغى قانون 1967م. وعُدل في عام 1983م بناء على توصيات أول لجنة لمراجعة ضرائب الدخل وقد شملت التعديلات كافة العناصر (الحد الأدنى – الفئات – المصروفات واجبة الخصم) لتلائم الظروف الاقتصادية السائدة في عام 1984م، وفي إطار تطبيق الشرj، تم الغاء قانون 1971 المعدل، واصدار قانون الزكاة والضرائب. ثم أُضيف بموجبه الدخول المختلفة للزكاة مع فرض ضريبة العدالة الاجتماعية لغير المسلمين. وتعتبر

1-د. عزمي أحمد يوسف - الضرائب ومحاسبتها - الطبعة الأولى 2010 - ص5

ضريبة ارباح الأعمال أحد ضرائب الدخل التي نص عليها قانون رقم (86) عام 1986م في التشريع السوادني.[1]

أنواع الضرائب:

تنقسم الضرائب الرئيسية إلى قسمين:

1- الضرائب المباشرة:

وهي الضرائب التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف او يمتلكه المكلف من عناصر رأس المال، ويتحملها الممول نفسه ولا يستطيع نقل عبأ هذه الضريبة. وهي نوعان:

أ. ضرائب على الدخل. ب. ضرائب على رأس المال.

2- الضرائب غير المباشرة:

وهي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبأ الضريبة إلى شخص آخر. وتتميز بسهولة الجباية. وهي أيضاً نوعان:

أ. الضرائب على الاستهلاك. ب. الضرائب على التداول.[2]

وتنقسم الضرائب من حيث الوحدة والتعدد إلى نوعان:

1- ضرائب الوحدة:

وفيها تلتزم الدولة بفرض ضريبة واحدة فقط للحصول على ما يلزمها من أموال لسد حاجاتها والتزاماتها.

2- ضرائب التعدد:

وفيها تقوم الدولة بفرض مجموعة من الضرائب للحصول على الأموال اللازمة لتغطية التزاماتها ونفقاتها.

وهنالك عدة أنواع أخرى، منها ما يلي:

1- الضرائب النسبية:

وهي الضريبة المفروضة بسعر ثابت على المادة الخاضعة للضريبة.

2- الضرائب التصاعدية:

1-د. زكريا محمد بيومي – ضرائب الدخل في التشريع السوداني (منشأة المصارف) – الاسكندرية – 1974 – نص 3
2- عليان الشريف – المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها – الطبعة الأولى 1991 – ص9

وهي التي تزداد سعرها كلما ازدادت قيمتها الخاضعة للضريبة.

3- الضرائب على الأشخاص:

ويكون فيها الشخص نفسه المادة الخاضعة للضريبة.

4- الضرائب على الأموال:

1. ويكون فيها المال هو المادة الخاضعة للضريبة.[1]

خصائص الضرائب:

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الضريبة لها عدة خصائص، منها ما يلي:

1- أن الضريبة تفرض وتحصل بشكل نقدي، بعكس ما كان في بعض العصور السابقة. حيث كانت تحصل بما ينتجه المواطن، وتحصيلها نقداً يسهل عملية الجباية.

2- أن الجهة المسؤولة بفرض الضريبة هي الدولة، وإنها لا تُفرض إلا بموجب قانون أو تشريع (لا ضريبة إلا بقانون).

3- أن الضريبة تفرض بشكل جبري، بمعنى أن الضريبة محددة ومقررة من قبل الجهات المختصة. فإن المُكَلف يكون مجبراً على تأديتها للدولة.

4- أن الضريبة يتم تحصيلها من المُكَلف بشكل نهائي، بمعنى أن المبالغ المحصلة من المُكَلف لا يتم استرجاعها.

5- لا يحصل المكلف على مقابل عند قيامه بدفع الضريبة.[2]

وتتميز أيضاً الضرائب بالآتي:

1- تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

ولذلك فإن الضريبة تُفرض على دافعيها، وليس لهم الحق في التهرب منها. فهي تحويل إجباري من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

2- عدم فرضها لعقاب.

وهذا ما يميزها عما قد يدفعه الأفراد للدولة. مثل اجراءات المرور وفيما يتعلق بالنظام الخاص به.

1-د. محفوظ المشاعلة، د. فراس عطا الله – المحاسبة الضريبية – الطبعة الأولى 1996 – ص15

2-د. منصور أحمد البدوي – المحاسبة الضريبية – الدار الجامعية – 2002،2003 – ص7

3- ليس لها مقابل.

حيث تفرض الضرائب لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية. فالضريبة ليست هدف بحد ذاتها، وانما هي غاية لتحقيق أهداف الدولة.

4- ضريبة عينية.

تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين.

5- غير سنوية.

بمعنى أنها تفرض على كل فائدة تدفع للدائن في أي وقت خلال العام.[1]

أهداف الضريبة:

1- وسيلة لاستقرار مستوى الأسعار.

تعتبر الضريبة إحدى الوسائل المهمة في تحقيق استقرار الأسعار. فإذا كان الاقتصاد يعمل على مستوى التوظيف الكامل، فإن مع زيادة الطلب يؤدي إلى رفع مستويات الأسعار، والعكس.

2- وسيلة لتحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي.

يمكن للدولة عن طريق الضرائب أن تتحكم بالطلب الفعال، الذي بدوره يتحكم في التوظيف الكامل.

3- وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

توجيه الاقتصاد يعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمار وتوجيهه إلى أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما يعمل على مساعدة الدولة في تحقيق الأهداف والرفاهية.

4- وسيلة لإعادة توزيع الثروة.

ويعتبر هذا الهدف، هدف اجتماعي. خلافاً للأهداف السابقة.

5- وفرة التحصيل.

يعتبر هذا الهدف من أفدم الأهداف ومن أهمها، نظراً لما يشمله هذا الهدف من مصدر تمويل لنفقات الدولة المتكررة والغير متكررة.

6- تحقيق مبدأ الملائمة.

1- محمد ابو نصار – المحاسبة الضريبية – الطبعة الأولى 1996 – ص29

وذلك عن طريق تشهيل طرق جبايتها، مما يساعد المكلف بدفعها من دون عناء.

7- تحقيق العدالة والمساواة.

وذلك بأن يشمل النظام الضريبي كل فرد من أفراد المجتمع حسب طاقته ومقدرته. وكلما كبر حجم الأموال، كبر حجم الضريبة.[1]

1-د. خليل محمود الرفاعي – المحاسبة الضريبية – دار المستقبل للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2011 – ص13،14،15

المبحث الثاني: تحديد وقياس ضريبة أرباح الأعمال:

مفهوم الوعاء الضريبي:

يقصد بالوعاء الضريبي المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة. ويمكن القول أن وعاء الضريبة هو المنبع الذي تقتطع منه الدولة الضرائب المختلفة. معنى هذا أن الوعاء الضريبي هو نسبة من جملة الدخل، وأن قيام مصلحة الضرائب بتقدير الوعاء الضريبي للمكلفين بدقة مهم للغاية، وذلك لأن المغالاة في التقدير تؤدي إلى زيادة في العبأ على أفراد المجتمع بدون مبرر، فذلك ينتج عنه الغش والتهرب عن دفع الضرائب أو توقيف النشاط. ومن ناحية أخرى، فإن التقليل في هذا التقدير يضيع على مصلحة الضرائب فرصة الحصول على مبالغ وموارد مالية ضخمة لضريبة الدولة. باعتبار أن حجم الإيرادات الجبائية مرتبط، كما تم الإشارة سابقاً.

طرق تقدير وعاء الضريبة:[1]

يتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة بإحدى طريقتين:

1- طريقة المظاهر الخارجية:

بموجب هذه الطريقة يتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة بناء على المظاهر الخارجية للمُكَلف، مثل القيمة الإيجارية للمكان والمسكن الذي يسكنه المُكَلف، أو عدد الموظفين والعمال في المنشأة.

2- طريقة التقدير المباشر:

يتم تقدير الدخل الخاضع للضريبة بـ:

أ. استخدام الإقرار أو الكشف الذي يقدمه المُكَلف.

ب. استخدام طريقة التقدير الإداري المباشر.

تعريف الدخل:

عرفه د. هيكس : "الدخل هو أقصى ما يمكن أن يستهلكه الفرد خلال فترة زمنية معينة بحيث يظل في نهاية الفترة بنفس اليسر الذي كان عليه في بداية الأمر".[2]

الربح الضريبي:

هو صافي الربح المتعلق بفترة مالية معينة، والذي يتحدد وفقاً للقواعد التي تصدرها الإدارة الضريبية في ضوء قانون الضرائب. وعادة يختلف الربح المحاسبي عن الربح الضريبي وينتج عن

1-عزمي يوسف خطاب – الضرائب ومحاسبتها – دار الاعصار للنشر والتوزيع - 2010
2-خليل محمد الرفاعي – المحاسبة الضريبية – دار المستقبل للنشر - 2011

ذلك فروق دائمة وفروق مؤقتة. ويمكن القول بأن الربح الضريبي هو الربح المحاسبي لكن بعد تعديله بما يتلاءم مع القانون الضريبي.[1]

خصائص الضريبة على الدخل:[2]

الضريبة على الدخل ضريبة مباشرة على الدخل الكلي الصافي الذي يحصل عليه الشخص الطبيعي من كافة المصادر، وهي ضريبة تكميلية، شخصية، سنوية.

- ويمكن استخلاص الخصائص الرئيسية التالية لهذه الضريبة:

1- إنها ضريبة عامة مباشرة، حيث يتكون وعائها ن مجموع دخول المكلف التي حصل عليها خلال السنة والتي قد تكون خضعت لإحدى الضرائب النوعية الأخرى، وهي مباشرة حيث تسري على عنصر يتميز بالثبات والاستقرار.

2- إنها ضريبة شخصية، فهي تراعي الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلف، حيث يتمتع المكلف بإعفاءات شخصية وعائلية وغيرها.

3- إنها ضريبة تكميلية فُرضت تلافياً لعيوب نظام الضرائب النوعية الذي لا يحقق العدالة الضريبية، فهو لا يأخذ المقدرة التكليفية للمكلف في الحسبان. كما ان سعر تلك الضرائب يكون نسبياً في الغالب.

4- إنها تسري على الإيراد الصافي للمكلف بعد خصم جميع التكاليف والأعباء اللازمة للحصول على ذلك الإيراد او الدخل، عكس بعض الضرائب النوعية مثل الضريبة على إيرادات رأس المال حيث تفرض على الدخل الإجمالي.

5- إنها ضريبة سنوية، حيث تسري على الدخل الفرد الذي يتحقق خلال سنة كاملة.

6- إنها أكثر الضرائب مرونة، لقد فرض المشرع الضريبي هذه الضريبة على ذوي الدخل الكبير، مراعياً في ذلك مقدرة هؤلاء على تحمل عبئها. فهي ضريبة سهلة التحصيل، وتسطيع الدولة زيادة سعرها عند الحاجة، وبالتالي تحصيلها دون زيادة نفقات الجباية.

7- إنها تصيب الإيرادات الخارجية، فهذه الضريبة تصيب الإيرادات التي يحققها المكلف في دولة بالخارج إذا كانت ناتجة عن عقد في الدولة.

1-فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبدالله درويش – المحاسبة ضريبية – دار اليازوري – عمان – ص41

2-عبد الناصر نور، د. نائل حسن عدس – الضرائب ومحاسبتها – دار المسيرة – 2003 – الأردن – ص33،34

الربح المحاسبي والربح الضريبي:[1]

الربح المحاسبي هو الربح الصافي الناتج عن ممارسة المشروع نشاطاً تجارياً معيناً بعد تحصيل الإيرادات بكامل المصروفات التي أدت للوصول لذلك الربح. ويمكن قياسها بإحدى طريقتين:

أ. طريقة الميزانية.

ب. طريقة إعداد حسابات الإستغلال.

◦ طريقة الميزانية: يتحدد الربح المحاسبي بطرح صافي أصول المشروع في بداية السنة المالية من صافي الأصول في نهاية السنة المالية، فإذا كان الفرق موجباً فإنه يعتبر ربحاً مُحققاً، وإذا كان سالباً فإنه يعتبر خسارة. ويعاب على هذه الطريقة انها تؤدي إلى فرض ضريبة على أرباح لم تحقق سببها زيادة رأس المال أو اعادة تقدير بعض الأصول.

◦ طريقة إعداد حسابات الاستغلال: لا بد فيها من تصوير حسابات متاجرة والأرباح والخسائر للوصول إلى صافي الربح، مع مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وهي:

1- مبدأ استمرارية المشروع: أي أن يمارس المشروع نشاطه سنة تلو الخرى لفترة زمنية طويلة.

2- مبدأ تحقيق الإيراد: نظراً لاستمرار المشروع في أعماله، جرت العادة على اعتبار مبدأ البيع مقياساً لتحقيق الربح والإيراد، سواء نقداً أو أجلاً.

3- مبدأ الحيطة والحذر: ويقضي هذا المبدأ على أخذ جميع التكاليف أو الأعباء أو الخسائر المتوقعة مستقبلاً في الحسبان عند تحديد الربح، مع عدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا إذا تحققت فعلاً.

4- تقييم الأصول وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية: يتم اقتناء الأصول الثابتة بغرض المساهمة في تحقيق الربح والأهداف، وليس من أجل بيعها وتحقيق الربح.

5- مبدأ الثبات: يقضي هذا المبدأ على التزام المنشأة على اتباع مبادئ محاسبية ثابتة ومتعارف عليها.

تقدير وتحصيل الضريبة:

يتم تقدير وتحصيل الضريبة بناء على البيانات المقدمة من الممول التي تعد بعد عملية الحصر الضريبي، وهي الضريبة الإحصائية التي تقوم بها إدارة الضرائب للتعرف على دافع الضريبة، ومعرفة عناوينهم وانشطتهم.

◦ وسائل الحصر الميداني والتعرف على دافعي الضريبة، هي:

1-عبد الناصر نور، د. نائل حسن عدس – الضرائب ومحاسبتها – 2001 – ص30

1- النشاط التجاري، ويشمل مصادر مثل:

كشوفات الرخص التجارية من المجالي المحلية – البطاقة الضريبية – سجل المصدرين المستوردين بوزارة التجارة – الاقرارات الجمركية للصادرات والواردات – الحصر الميداني.

2- المهن الحرة، وتشمل مصادر مثل:

أ. الهيئة القضائية: المحامين – صور التوثيقات المحمولة من أقسام الأرباح الرأسمالية.

ب. سجلات ديوان الضرائب.

ت. المراجعين القانونيين – سجل المحاسبين القانونيين.

ث. مكاتب الاستشارات – الرخص الصادرة من المجالس المحلية – المسح الميداني.

3- الشركات (سجل الشركات).

◦ الطريقة الحديثة:

في هذا النظام يكون دافع الضريبة على درجة عالية من الامتثال الذاتي بتقدير نفسه موضحاً مجمل دخله وصافي ربحه. عكس التقدير الاداري الذي يتم فيه فحص شامل ودقيق للأفراد قبل عملية التقدير، وعليه فإن التقدير الذاتي هو نظام يمتثل بموجبه دافع الضريبة للالتزامات الضريبية دون تدخل من المسؤولين، وفي حالة عدم الامتثال تتخذ الاجراءات اللازمة لضمان أداء الضريبة.[1]

1-فريق الضرائب – عمل الدراسات والبحث والتخطيط - 2006

نبذة تعريفية عن بنك الثروة الحيوانية (Sudan Animal Resources Bank (ARB):-

تاريخ التأسيس : أبريل 1992م
الموقع : الخرطوم – العمارات شرق شارع (3)
التلفون : 471532-472026-471534 - 472025 (00249183)
ص. ب : 1499 فاكس : 472024-472513 (83)
E-MAIL : info@ar-bank.sd Website : www.ar-bank.sd

الفروع :- أ. ولاية الخرطوم			
	اسم الفرع	الموقع	التلفون / الفاكس
1	شارع أفريقيا	الخرطوم – شارع أفريقيا – العمارات - شرق شارع (3)	ت : (83)472023 (83)475934 فاكس : (83)472469
2	السجانة	الخرطوم-شارع الحرية السجانة غرب الديوم شمال بنك التضامن الإسلامي	ت : (83)477533

			فاكس : (83)466682
3	الطيار مراد	الخرطوم – شارع الطيار مراد – شمال تقاطع شارع الخليفة مع شارع الجمهورية – شرق كمال حمزة بلازا	ت : (83)783260 فاكس : (83)770143
4	السوق المحلي	الخرطوم – السوق المحلي – شرق الميناء البري	ت : (83)425757 (83)416115 فاكس : (83)416122
5	الرياض	الخرطوم – جنوب تقاطع شارع المشتل مع شارع عبيد ختم	ت : (83)216634 فاكس : (83)216635
6	أم درمان	السوق الكبير – عمارة ميرغني حمزة (سوق البلح)	ت : (87)554119 فاكس : (87)552680
8	السوق الشعبي أم درمان	شرق موقف البصات السفرية وطلمبة النيل	ت : (87)579017 فاكس : (87)579018
ب . الولايات الأخرى :-			
9	مدني	السوق الكبير – عمارة على الباهي – غرب فرع بنك السودان المركزي	ت : (05118)43495 فاكس : (05118)25089
10	القضارف	وسط السوق – جوار عمارة عمر البدوي	ت : (04418)44826 فاكس : (04418)44825
11	ربك	السوق – جنوب سوداتل –عمارة ود البشرى	ت : (05728)25106 فاكس : (05728)25105
12	بورتسودان	وسط السوق الرئيسي – عمارة عبد	ت : (03118)25886

		ربه	(03118)26544 فاكس : (03118)27608
13	الأبيض	شرق السوق – مواجه لسينما كردفان	ت : (06118)23835 (06118)43611 فاكس : (06118)23191
14	الفولة	وسط السوق	ت : (06448)20038 فاكس : (06448)22006
15	نيالا	عمارة أبو ريدة – شمال فرع بنك السودان المركزي	ت : (07118)22989 (07118)23368 فاكس : (07118)34544
16	الضعين	جنوب السوق الكبير وجوار المسجد الكبير	ت : (07128)32110 فاكس : (07128)32642
17	الفاشر	السوق الكبير وجنوب المسجد الكبير	ت :(07318)40331 (07318)42564 فاكس :(07318)40177

الدراسة التحليلية :-

تحليل البيانات

الجدول (3\2\1)

يوضح النوع لأفراد عينة الدراسة :

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	22	55
أنثى	18	45
المجموع	40	100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

الشكل (3\2\1)

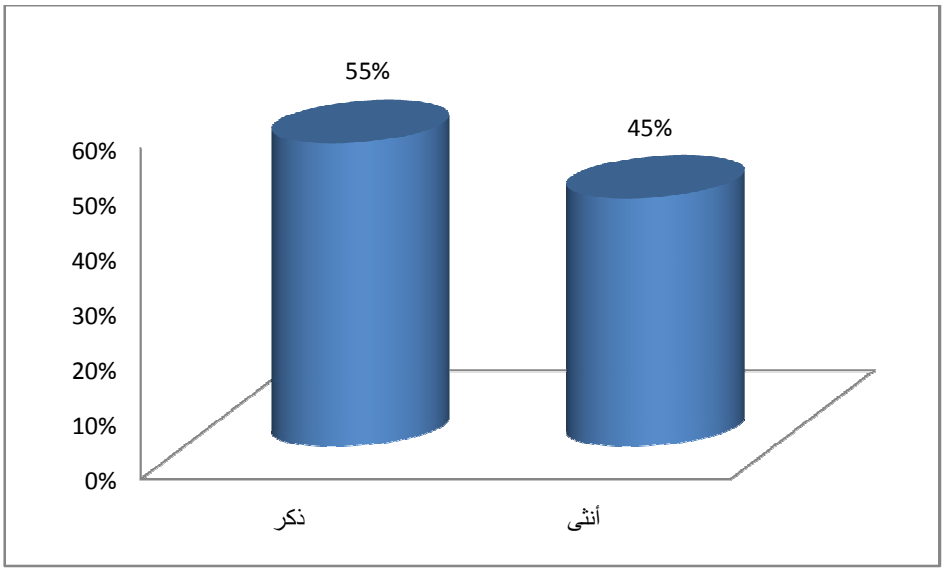

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج التحليل الاحصائي 2016

نلاحظ من الجدول رقم (1) والشكل البياني، أن نسبة النوع لأفرادعينةالدراسة، نجد أن نسبة الذكور كانت (55%)، بينما نجد نسبة الإناث كانت (45%).

الجدول رقم (3\2\2)

يوضح الفئة العمرية لأفراد عينة الدراسة :

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	12	30
40 – 30	14	35
50 – 40	9	22.5
اكثر من 50 سنة	5	12.5
المجموع	40	100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

الشكل (3\2\2)

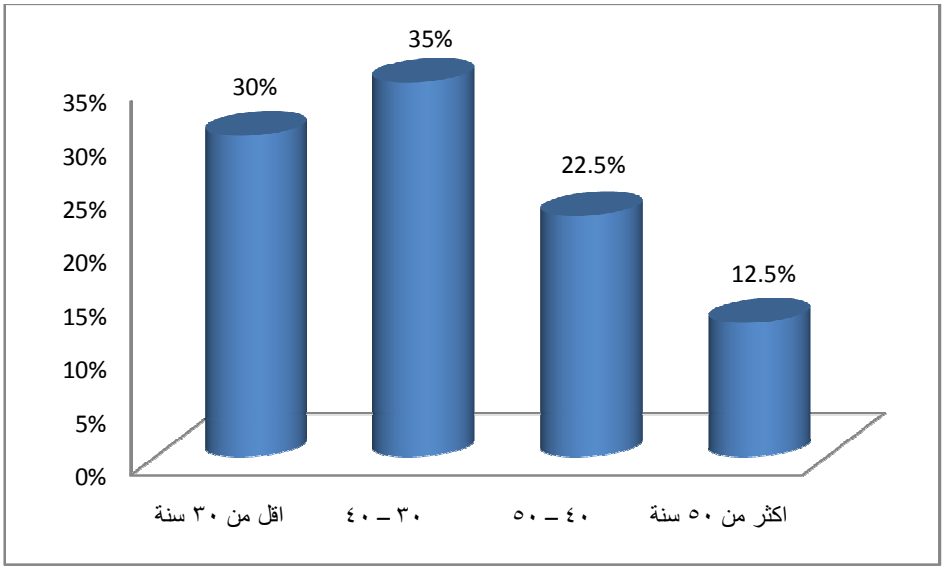

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج التحليل الاحصائي 2016

نلاحظ من الجدول رقم (2) والشكل البياني، أن نسبة العمر لأفرادعينةالدراسة، نجد أن الذين اعمارهم اقل من 30 سنة كانت نسبتهم (30%)، بينما نجد الذين اعمارهم من 30 – 40 سنة كانت نسبتهم (35%)، ونجد الذين اعمارهم من 40 – 50 سنة كانت نسبتهم (22.5%)، ونجد الذين أعمارهم اكثر من 50 سنة كانت نسبتهم (12.5%).

الجدول رقم (3\2\3)

يوضح المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة :

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	21	52.5
دبلوم عالي	5	12.5
ماجستير	11	27.5
دكتوراه	3	7.5
المجموع	40	100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

الشكل (3\2\3)

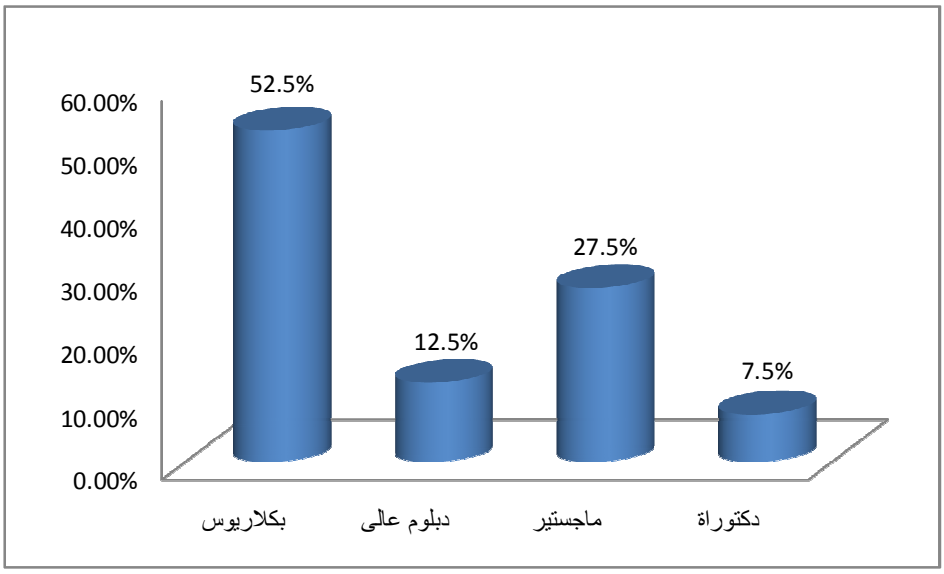

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج التحليل الاحصائي 2016

نلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل البياني، أن نسبة المؤهل العلمي لأفرادعينةالدراسة، نجد نسبة البكالوريوس كانت (52.5%)، بينما نجد نسبة الدبلوم العالي كانت (12.5%)، ونجد نسبة الماجستير كانت (27.5%)، ونجد نسبة الدكتوراه كانت (7.5%).

الجدول رقم (4\2\3)

يوضح التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة :

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	20	50
ادارة اعمال	7	17.5
اقتصاد	10	25
نظم معلومات	3	7.5
المجموع	40	100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

الشكل (3\2\4)

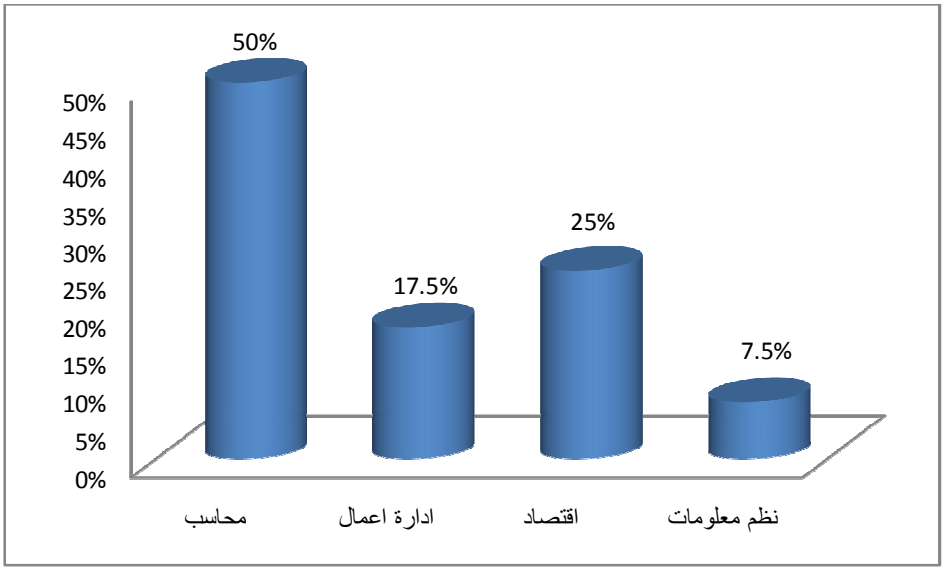

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج التحليل الاحصائي 2016

نلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل البياني، أن نسبة التخصص العلمي لأفرادعينةالدراسة، نجد نسبة تخصص محاسبة كانت (50%)، بينما نجد نسبة تخصص ادارة اعمال كانت (17.5%)، ونجد نسبة تخصص اقتصاد كانت (25%)، ونجد نسبة تخصص نظم المعلومات كانت (7.5%).

الجدول رقم (5\2\3)

يوضح الوظيفة لأفراد عينة الدراسة :

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
مدير فرع	4	10
مدير مالي	4	10
محلل مالي	1	2.5
مراجع داخلي	8	20
محاسب	23	57.5
المجموع	40	100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

الشكل (3\2\5)

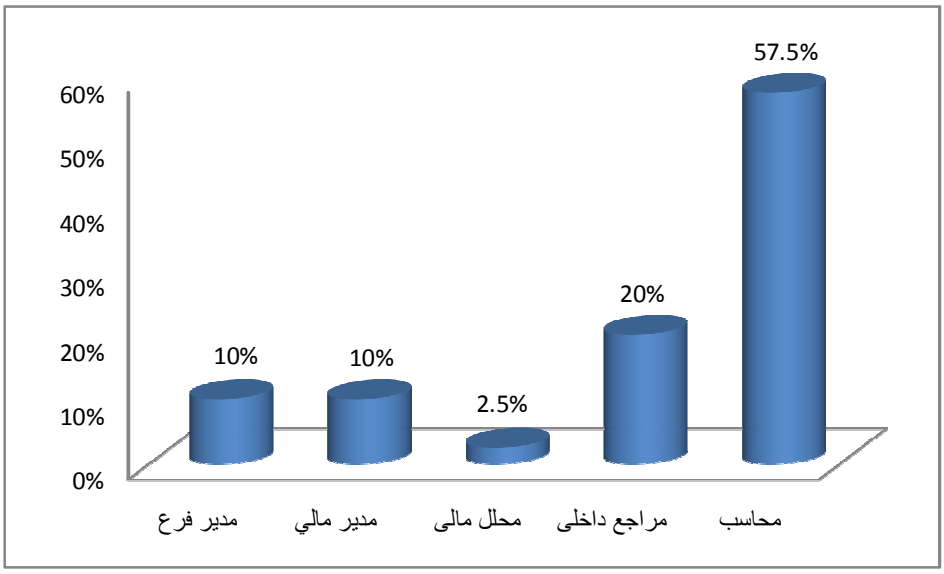

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج التحليل الاحصائي 2016

نلاحظ من الجدول رقم (5) والشكل البياني، أن نسبة الوظيفة لأفرادعينةالدراسة، نجد نسبة مدراء الفروع كانت (10%) بالتساوي مع وظيفة المدير المالي لكلٍ، بينما نجد نسبة المحلل المالي كانت (2.5%)، ونجد نسبة المراجع الداخلي كانت (20%)، ونجد نسبة المحاسبين كانت (57.5%)

الجدول رقم (6\2\3)

يوضح سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة :

السنة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	11	27.5
5 – 10 سنوات	12	30
11 – 20 سنة	5	12.5
اكثر من 20 سنة	12	30
المجموع	40	100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

الشكل (6\2\3)

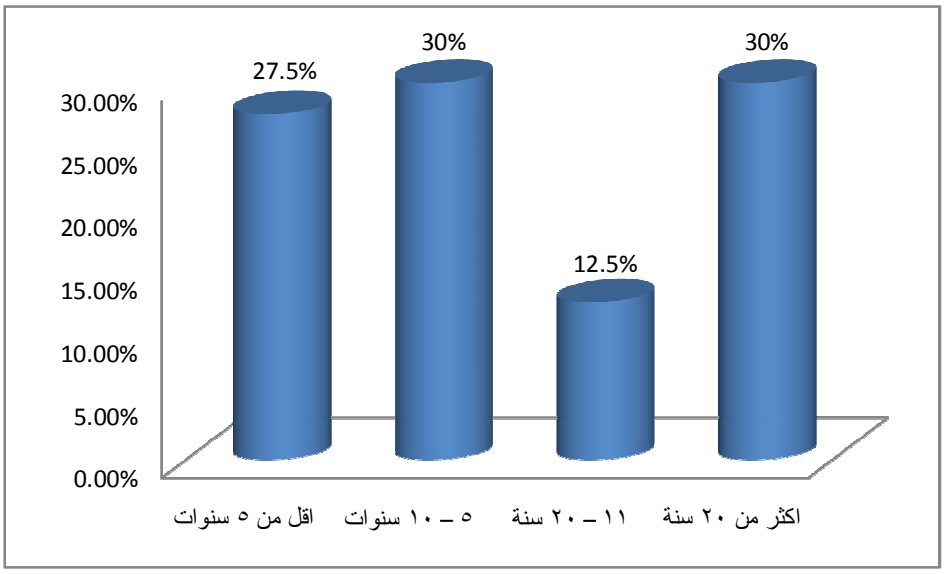

نلاحظ من الجدول رقم (6) والشكل البياني، أن نسبة سنوات الخبرة لأفرادعينةالدراسة، نجد نسبة الذين خبرتهم اقل من 5 سنوات كانت (27.5%)، ونجد نسبة الذين خبرتهم بين 5 – 10 كانت (30%)، بينما نجد نسبة الذين خبرتهم من 11 – 20 كانت (12.5%)، ونجد نسبة الذين خبرتهم اكثر من 20 سنة كانت (30%).

الجدول رقم (3\2\7)

يوضح التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الاول :

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	اعتماد مفتش ديوان الضرائب في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال يستند الى مدى دقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية	18 %45	17 %42.5	4 %10	– –	1 %2.5	40 %100
2	زيادة درجة شفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعني زيادة درجة اعتماد مفتش الضرائب عليها	15 %37.5	21 %52.5	3 %7.5	1 %2.5	– –	40 %100
3	التزام مفتش الضرائب بالمبادئ المتعارف عليها في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة يزيد من درجة الاعتماد على نتائجه	17 %42.5	16 %40	6 %15	– –	1 %2.5	40 %100
4	توفير معلومات محاسبية غير دقيقة وبصورة غير شفافية يشكك في صحتها، وبالتالي عدم اعتمادها من قبل ديوان الضرائب	17 %42.5	19 %47.5	3 %7.5	21 %2.5	– –	40 %100
5	يعتمد ديوان الضرائب على المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال بصورة عادلة، اذا ما اتبعت تلك المعلومات مبادئ محاسبية متعارف عليها	10 %25	22 %55	7 %17.5	– –	1 %2.5	40 %100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

نلاحظ من اجابات المبحوثين في المحور الاول: العبارة الاولى نجد معظم آراءهم كانت متجهة نحو الموافقة بشدة بنسبة (45%)، بينما نجد العبارة الثانية يتجهون نحو الموافقة بنسبة (52.5%)، وفى العبارة الثالثة كانت الآراء متجهة نحو الموافقة بشدة بنسبة (42.5%) ، وفى العبارة الرابعة كانت آراءهم متجهة نحو الموافقة بنسبة (47.5%)، وفى العبارة الخامسة كانت الآراء متجهة نحو الموافقة بنسبة (55%). مما سبق نلاحظ أن معظم آراء المبحوثين تتفق على الموافقة لأسئلة الدراسة.

الجدول رقم (3\2\8)

مناقشة أسئلة الفرضية الاولى : يعتمد مفتش الضرائب في تحديد ضريبة ارباح الاعمال على المعلومات المحاسبية بصورة اساسية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية
1	اعتماد مفتش ديوان الضرائب في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال يستند الى مدى دقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية	1.7	0.85	23	3	0.000
2	زيادة درجة شفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعني زيادة درجة اعتماد مفتش الضرائب عليها	1.8	0.71	27.6	3	0.000
3	التزام مفتش الضرائب بالمبادئ المتعارف عليها في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة يزيد من درجة الاعتماد على نتائجه	1.8	0.88	18.2	3	0.000
4	توفير معلومات محاسبية غير دقيقة وبصورة غير شفافة يشكك في صحتها، وبالتالي عدم اعتمادها من قبل ديوان الضرائب	1.7	0.72	26	3	0.000
5	يعتمد ديوان الضرائب على المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال بصورة عادلة، اذا ما اتبعت تلك المعلومات مبادئ محاسبية متعارف عليها	2	0.82	23.4	3	0.000

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

من الجدول رقم (8) نلاحظ ان القيم الإحتمالية لجميع العبارات الخاصة بالفرضيةالاولى نجدها أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يشير الى وجود فروقات ذات دلالة احصائية ، أي الفرضية متحققة وبالتالي إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها، أي المبحوثين يوافقون على ذلك كما سبق ذكره في محور الدراسة الاول.

الجدول رقم (3\2\9)

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	دقة تحديد الوعاء الضريبي لضريبة أرباح الاعمال تعتمد على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية	14 %35	19 %47.5	5 %12.5	2 %5	– –	40 %100
2	تؤثر المبادي المحاسبية المتبعة على جودة البيانات المالية	11 %27.5	18 %45	2 %5	– –	2 %5	40 %100
3	هنالك علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية، وصحة تحديد الوعاء الخضع لضريبة ارباح الاعمال	8 %20	23 %57.5	8 %20	1 %2.5	– –	40 %100
4	عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية والضريبية يؤثر في تحديد الوعاء الضريبي	13 %32.5	19 %47.5	8 %20	– –	– –	40 %100
5	عدم الافصاح الكامل للبيانات المالية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية	18 %45	17 %42.5	4 %10	1 %2.5	– –	40 %100

يوضح مناقشة أسئلة الفرضية الاولى:

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

نلاحظ من اجابات الباحثين في المحور الثاني: العبارة الاولى نجد معظم آراءهم كانت متجهة نحو الموافقة بنسبة (47.5%)، بينما نجد العبارة الثانية يتجهون نحو الموافقة بنسبة (45%)، وفي العبارة الثالثة كانت الآراء متجهة نحو الموافقة بنسبة (57.5%)، وفي العبارة الرابعة كانت آراءهم متجهة نحو الموافقة بنسبة (47.5%)، وفي العبارة الخامسة كانت الآراء متجهة نحو الموافقة بشدة بنسبة (45%). مما سبق نلاحظ أن معظم آراء المبحوثين تتفق على الموافقة لأسئلة الدراسة.

الجدول رقم (3\2\10)

مناقشة أسئلة الفرضية الثانية : جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية تؤثر في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية
1	دقة تحديد الوعاء الضريبي لضريبة أرباح الاعمال تعتمد على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية	1.9	0.82	18.6	3	0.000
2	تؤثر المبادئ المحاسبية المتبعة على جودة البيانات المالية	2.3	1.2	22.8	4	0.000
3	هنالك علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية، وصحة تحديد الوعاء الخضع لضريبة ارباح الاعمال	2.1	0.71	25.8	3	0.000
4	عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية والضريبية يؤثر في تحديد الوعاء الضريبي	1.9	0.72	4.6	2	0.103
5	عدم الافصاح الكامل للبيانات المالية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية	1.7	0.76	23	3	0.000

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

من الجدول رقم (10) نلاحظ ان القيم الإحتمالية لمعظم العبارات الخاصة بالفرضيةالثانية نجدها أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يشير إلى وجود فروقات ذات دلالة احصائية، أي الفرضية متحققة وبالتالي إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها، عدا العبارة الرابعة لأن القيمة الإحتمالية الخاصة بها اكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يشير الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، وبالتالي لا يحقق الفرضية ،أي المبحوثين يوافقون على ذلك كما سبق ذكره في محور الدراسة الثاني.

الجدول رقم (3\2\11)

يوضح التكرارات والنسبة المئوية لأسئلة المحور الثالث :

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	مسك الدفاتر بصورة غير مرتبة يؤدي الى عدم صحة تحديد الوعاء الضريبي	15 %37.5	19 %47.5	5 %12.5	1 %2.5	– –	40 %100
2	السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد الدفاتر المحاسبية تؤثر في دقة وصحة تحديد الوعاء الضريبي	11 %27.5	17 %42.5	9 %22.5	2 %5	1 %2.5	40 %100
3	المبادئ المحاسبية المتبعة في تسجيل البيانات المالية تؤثر مباشرة على صحة المعلومات المحاسبية	15 %37.5	16 %40	7 %17.5	2 %5	– –	40 %100
4	هنالك علاقة طردية بين مسك الدفاتر المحاسبية بصورة سليمة ومنظمة وبين تحديد الوعاء الخاضع للضريبة	7 %17.5	18 %45	8 %20	5 %12.5	2 %5	40 %100
5	اهتمام المكلفين بمسك الدفاتر المحاسبية يساهم في تحديد الوعاء الضريبي بصورة عادلة	9 %22.5	22 %55	4 %10	2 %5	3 %7.5	40 %100

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

نلاحظ من اجابات المبحوثين في المحور الثالث: العبارة الاولى نجد معظم آراءهم كانت متجهة نحو الموافقة بنسبة (47.5%)، بينما نجد العبارة الثانية يتجهون نحو الموافقة بنسبة (42.5%)، وفي العبارة الثالثة كانت الآراء متجهة نحو الموافقة بنسبة (40%)، وفى العبارة الرابعة كانت آراءهم متجهة نحو الموافقة بنسبة (45%)، وفى العبارة الخامسة كانت الآراء متجهة نحو الموافقة بنسبة (55%)، مما سبق نلاحظ أن معظم آراء المبحوثين تتفق على الموافقة لأسئلة الدراسة.

الجدول رقم (3\2\12)

مناقشة أسئلة الفرضية الثالثة : الاحتفاظ بدفاتر محاسبية منتظمة ومكتملة يساعد في تحديد وقياس الوعاء الخاضع للضريبة بصورة عادلة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية
1	مسك الدفاتر بصورة غير مرتبة يؤدي الى عدم صحة تحديد الوعاء الضريبي	1.8	0.76	21.2	3	0.000
2	السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد الدفاتر المحاسبية تؤثر في دقة وصحة تحديد الوعاء الضريبي	2.1	0.97	22	4	0.000
3	المبادئ المحاسبية المتبعة في تسجيل البيانات المالية تؤثر مباشرة على صحة المعلومات المحاسبية	1.9	0.87	13.4	3	0.004
4	هنالك علاقة طردية بين مسك الدفاتر المحاسبية بصورة سليمة ومنظمة وبين تحديد الوعاء الخاضع للضريبة	2.4	1.1	18.3	4	0.001
5	اهتمام المكلفين بمسك الدفاتر المحاسبية يساهم في تحديد الوعاء الضريبي بصورة عادلة	2.2	1.1	34.3	4	0.000

المصدر : اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016

من الجدول رقم (12) نلاحظ ان القيم الإحتمالية لجميع العبارات الخاصة بالفرضيةالثالثة نجدها أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يشير إلى وجود فروقات ذات دلالة احصائية، أي الفرضية متحققة وبالتالي إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها، أي المبحوثين يوافقون على ذلك كما سبق ذكره في محور الدراسة الثالث.

اولا : النتائج

1- زيادة درجة شفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعني زيادة درجة اعتماد مفتش الضرائب عليها.

2- توفير معلومات محاسبية غير دقيقة وبصورة غير شفافة يشكك في صحتها، وبالتالي عدم اعتمادها من قبل ديوان الضرائب.

3- هنالك علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية، وصحة تحديد الوعاء الخضع لضريبة ارباح الاعمال.

4- عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية والضريبية يؤثر في تحديد الوعاء الضريبي.

5- مسك الدفاتر بصورة غير مرتبة يؤدي الى عدم صحة تحديد الوعاء الضريبي.

6- المبادئ المحاسبية المتبعة في تسجيل البيانات المالية تؤثر مباشرة على صحة المعلومات المحاسبية.

ثانيا : التوصيات

1- التزام مفتش الضرائب بالمبادئ المتعارف عليها في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة يزيد من درجة الاعتماد على نتائجه.

2- يعتمد ديوان الضرائب على المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال بصورة عادلة، اذا ما اتبعت تلك المعلومات مبادئ محاسبية متعارف عليها.

3- تؤثر المبادئ المحاسبية المتبعة على جودة البيانات المالية.

4- دقة تحديد الوعاء الضريبي لضريبة أرباح الاعمال تعتمد على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

5-هنالك علاقة طردية بين مسك الدفاتر المحاسبية بصورة سليمة ومنظمة وبين تحديد الوعاء الخاضع للضريبة.

6- اهتمام المكلفين بمسك الدفاتر المحاسبية يساهم في تحديد الوعاء الضريبي بصورة عادلة.

7- اعتماد مفتش ديوان الضرائب في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال يستند الى مدى دقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالي.

اولا : الكتب العلمية

1- نظم المعلومات المالية، اسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها صباح محسن، أ. عبد الفتاح ابراهيم زريبة، أ.فتحي احمد الشيباني ، دارالورق للنشر والتوزيع عمان 2010.

2- التقنية وادارة المعلومات، د.يونس عزيز – بنغازي جامعة كاريونس 1994.

3- يحيى مصطفى حلمي – تحليل وتصميم نظم المعلومات – القاهرة مكتبة عين الشمس 1997.

4- اثر المعلومات المحاسبية عند وضع قرار الاستثمار، بحث ماجستير لمي نشر جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2007.

5- د. محمد مطر،المحاسبة المالية الجزء الاول،عمان دار حنين للنشر والتوزيع 2000.

6- د. خالد امين عبد الله، اساسيات المحاسبة عمان دار وائل للنشر .

7- د. خالد مصطفى محمود، نظم المعلومات والحسابات الالكتروني القاهرة 1991.

8- صباح رحيمة محسن، ومحمد حسن كاظم، تقنيات خزن واسترجاع المعلومات – بغداد دار الحكمة 1996.

9- محمد اسماعيل بلال، نظم المعلومات الادارية، الاسكندرية دارالجامعة 2005.

10- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نظم المعلومات الادارية الاسس والمبادئ – المنصورة المكتبة المصرية 2002.

11- رايمند مكلويد، نظم المعلومات الادارية، ترجمة سرور على ابراهيم سرور، الرياض دارالمريخ 2000.

12- سونيا محمد البكري، وعلي عبد الهادي مسلم مقدمة في نظم المعلومات الادارية، الاسكندرية الدار الجامعية 1993.

13- بشير على التوريقي، نظم المعلومات، زليطن، جامعة ناصر 1993.

14- د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك ،اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والادارية، مصر الدار الجامعية للنشر 2000.

15- د. فايض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا دارالسودان 2011.

16- د. فريد كور تلود .خالد خطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار، عمان الاردن، دار زمزم للنشر 2015.

17- عبد الله محمود سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الانتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في اطار الاستراتيجية التنافسية في حالة القطاع الصناعي اليمني، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد وجامعة الجزائر 2004-2005.

18- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة دار الراية للنشر والتوزيع الاردن.

19- د. عزمي أحمد يوسف - الضرائب ومحاسبتها - الطبعة الأولى 2010.

20-د. زكريا محمد بيومي – ضرائب الدخل في التشريع السوداني (منشأة المصارف) – الاسكندرية – 1974.

21- عليان الشريف – المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها – الطبعة الأولى 1991.

22-د. محفوظ المشاعلة، د. فراس عطا الله – المحاسبة الضريبية – الطبعة الأولى 1996.

23-د. منصور أحمد البدوي – المحاسبة الضريبية – الدار الجامعية – 2002،2003.

24- محمد ابو نصار – المحاسبة الضريبية – الطبعة الأولى 1996.

25-د. خليل محمود الرفاعي – المحاسبة الضريبية – دار المستقبل للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2011.

26-عزمي يوسف خطاب – الضرائب ومحاسبتها – دار الاعصار للنشر والتوزيع – 2010.

27-خليل محمد الرفاعي – المحاسبة الضريبية – دار المستقبل للنشر - 2011.

ثانيا : الرسائل العلمية :

1- عبد المنعم بشير التنقاوي مشاكل الفصح الضريبي في الحسابات المراجعة رسالة ماجستير جامعة امدرمان الاسلامية 2002.
2- د.فتح الرحمن حسن منصور ، مشاكل قياس الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية في السودان بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة 1996.
3- بدر التمام محمد سعد احمد المشكلات المحاسبية لتحديد الدخل الخاضع لضريبة ارباح الاعمال بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل 2007.
4- فاتن سمير جاد خليل ، اثر الجودة الشامل في نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف السودانية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا 2008.
5- موسى يوسف الطيب عبد الله ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و اثرها على جودة القوائم المالية للبنوك التجارية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا 2009.
6- منى عبدالله عبدالقادر اثر التقدير الايجازي على ضريبة ارباح الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة.
7- محمد احمد عوض الله، دور التقارير المالية في تقدير ضريبة ارباح الاعمال بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير .
8- المقام محمد منصور عبودي ، دور المحاسبة في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات المصرفية (الخرطوم) ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا.
9- سليمان خالد المعايطة ، دور البيانات و المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا 2002.

نموذج الاستبيان

أولا : البيانات الشخصية :

الرجاء اختيار العبارة التي ترونها مناسبة :

1\ النوع : ذكر ☐ أنثى ☐

2\ العمر :

أقل من 30 سنة ☐ 30-40 سنة ☐ 40-50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة ☐

3\ المؤهل العلمي :

بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

أخرى اذكرها .....

4\ التخصص العلمي :

محاسبة ☐ أدارة اعمال ☐ اقتصاد ☐ نظم معلومات ☐

أخرى اذكرها .....

5\ الوظيفة :

مدير فرع ☐ مدير مالي ☐ محلل مالي ☐ مراجعي داخلي ☐

محاسب ☐

أخرى اذكرها .....

6\ سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات ☐ 5 – 10 سنوات ☐

11 – 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

ثانيا : قياس متغيرات الدراسة :

الفرضية الأولى : يعتمد مفتش الضرائب في تحديد ضريبة ارباح الاعمال على المعلومات المحاسبية بصورة اساسية.

العبارات	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- اعتماد مفتش ديوان الضرائب في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال يستند الى مدى دقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.					
2- زيادة درجة شفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعني زيادة درجة اعتماد مفتش الضرائب عليها .					
3- التزام مفتش الضرائب بالمبادئ المتعارف عليها في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة يزيد من درجة الاعتماد على نتائجه .					
4- توفير معلومات محاسبية غير دقيقة و بصورة غير شفافة يشكك في صحتها ، و بالتالي عدم اعتمادها من قبل ديوان الضرائب					
5- يعتمد ديوان الضرائب على المعلومات المحاسبية في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الاعمال بصورة عادلة ، اذا ما اتبعت تلك المعلومات مبادئ محاسبية متعارف عليها.					

الفرضية الثانية : جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية تؤثر في تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الأعمال .

العبارات	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- دقة تحديد الوعاء الضريبي لضريبة أرباح الأعمال تعتمد على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.					
2- تؤثر المبادئ المحاسبية المتبعة على جودة البيانات المالية .					
3- هنالك علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية ، و صحة تحديد الوعاء الخاضع لضريبة ارباح الأعمال .					
4- عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبيةو الضريبية يؤثر في تحديد الوعاء الضريبي .					
5- عدم الافصاح الكامل للبيانات المالية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية .					

الفرضية الثالثة : الاحتفاظ بدفاتر محاسبية منتظمة و مكتملة يساعد في تحديد وقياس الوعاء الخاضع للضريبة بصورة عادلة.

العبارات	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- مسك الدفاتر بصورة غير مرتبة يؤدي الى عدم صحة تحديد الوعاء الضريبي.					
2- السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد الدفاتر المحاسبية يؤثر في دقة و صحة تحديد الوعاء الضريبي.					
3- المبادئ المحاسبية المتبعة في تسجيل البيانات المالية تؤثر مباشرة على صحة المعلومات المحاسبية .					
4- هنالك علاقة طردية بين مسك الدفاتر المحاسبية بصورة سليمة ومنتظمة ، و بين تحديد الوعاء الخاضع للضريبة					
5- اهتمام المكلفين بمسك الدفاتر المحاسبية يساهم في تحديد الوعاء الضريبي بصورة عادلة .					

نموذج للإقرار الضريبي :

جمهورية السودان
وزارة المالية والاقتصاد الوطني
ديوان الضرائب
الإقرار الضريبي الذاتي عن دخل السنة المنتهية في .....م
طبقا لقانون ضريبة الدخل لسنة 1986

(خاص بالبنوك والصرافات وشركات توظيف الأموال) **أورنيك رقم (4/أ)**

اسم الشركة/البنك: .....

نوع الشركة:

مساهمة عامة ☐ **خاصة** ☐ **قطاع عام** ☐ **فرع شركة أجنبية** ☐

عنوان الشركة: .....

الولاية ☐ **المدينة** ☐ **الشارع** ☐

رقم العقار ☐ **صندوق البريد** ☐ **البريد الالكتروني** ☐

رقم الهاتف ☐ **رقم الفاكس** ☐

رقم الملف الضريبي ☐

الرقم التعريفي الضريبي ☐

رقم شهادة التأسيس (شهادة التسجيل لدى المسجل التجاري العام) ☐

الفروع:

م	الموقع	العنوان
.1		
.2		
.3		
.4		
.5		
.6		
.7		
.8		
.9		
.10		
.11		
.12		

إرشادات لملأ بيانات إقرار التقدير الذاتي.(يُملأ هذا الإقرار بموجب أحكام المواد 38 ، 39 ، 47 ، من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986)

يرجى قراءة هذه الإرشادات وإتباعها بدقة لتمكنك من ملء الإقرار الضريبي بشكل صحيح ودقيق . ويرحب ديوان الضرائب بأي استفسارات، كما إنه على استعداد لتقديم أي مساعدة ممكنة في هذا المجال.

جدير بالذكر أن أي معلومات تدرج في هذا الإقرار تعامل بمنتهى السرية، وفقا لنص المادة (5) من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م، والتي تنص على انه يجب على أي موظف بديوان الضرائب يقوم بتنفيذ أحكام هذا القانون أن يراعى سرية جميع المستندات و المعلومات المتعلقة بدخل أي شخص وجميع التعليمات أثناء قيامه بواجباته ويتصرف فيها على أنها سرية .

1) تلتزم كل الشركات المحدودة المسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م بتقديم الإقرار ، وتشمل (شركات مساهمة عامة، شركات خاصة، شركات قطاع عام، و أي شراكة بين شركتين أو أكثر (JOINT) VENTURE، كما يشمل الإقرار جميع أسماء الأعمال المملوكة للشركة وفروع الشركات الأجنبية.

يقدم الإقرار الضريبي في مواعيد أقصاها ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ انتهاء السنة المالية ويلتزم مقدم الإقرار بسداد الضريبة المستحقة في يوم تقديمه للإقرار، ويحق له تصحيح الإقرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه للإقرار.

2) الأرباح الخاضعة للضريبة تشمل أي دخل أو ربح ناتج عن :

أولاً: أي عمل عن أي مدة بوشر ذلك العمل فيها.

ثانياً: أي استثمار مما يكون قد قبض فعلاً أو حكماً بخلاف حصة أرباح الأسهم المقبوضة من أرباح خاضعة للضريبة بموجب هذا القانون.

ثالثا: إيجار العقارات ، ويشمل أي أجرة أساسية أو عوض آخر يكون محصلاً مقابل استخدام الأرض أو المباني أو حيازتها سواء كانت موجودة في السودان أو في أي مكان آخر ويشمل في حالة المباني المؤجرة (مؤثثة) الأجرة المستحقة بأكملها.

لا تشمل تلك الأرباح، الأرباح الرأسمالية مع مراعاة أحكام قانون ضريبة الأرباح الرأسمالية لسنة 1986م.

3) يتم خصم جميع المصروفات التي تم صرفها فعلا في سبيل الحصول على ذلك الدخل دون غيره مثل (المرتبات، الأجور، الإيجارات وخلافه)، بشرط أن لا تكون من المصروفات التي لا يسمح بخصمها وفقا للقانون (المادة 18) مثالا لذلك:

أ. المصروفات الشخصية .

ب. المصروفات الرأسمالية ، وهى المصروفات التي صرفها الشخص في سبيل الحصول على الأصول الثابتة على أن يتم رسملتها واستهلاكها وفقا للقانون (بالقيمة التاريخية وفقا لطريقة القسط الثابت) .

ج. أي مصروفات غير تلك التي يرى الأمين العام لديوان الضرائب ، أن مقابلا كافيا قد أعطى عنها ، وفقا لنص المادة 18 من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م.

ويتم خصم مصروفات التأسيس خلال فترة عشر سنوات من بداية النشاط بعد التثبت من تلك المصروفات.

4) للديوان الحق في طلب واخذ المجموعة الدفترية والمستندية لدافع الضريبة، وإجراء الفحص الدفتري والمستندي وتحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة.

5) يجب على كل شخص يمسك أو يحفظ أي سجلات و دفاتر حسابات أن يحفظ تلك السجلات ودفاتر الحسابات بإحدى اللغتين العربية أو الانجليزية (المادة 5/39).

6) في حالة إعداد حسابات المراجعة بأي عملة أجنبية يراعى حساب المستحقات الضريبية بما يعادل الجنيه السوداني وفقا للسعر المعلن من بنك السودان في تاريخ إعداد تلك الحسابات.

7) بالنسبة للشركات وأسماء الأعمال التي تحوزها وتمتلكها الشركة والتي لديها إعفاءات بموجب تراخيص استثمارية سارية، يجب أن:

أ. تلتزم بتقديم الإقرار الضريبي .

ب. تسدد ضريبة التنمية الاجتماعية بنسبة 3% من صافى الإرباح.

8) للديوان الحق في إجراء ربط تقديري للضريبة من واقع أي معلومات متاحة في حالة عدم تقديم الممول للإقرار الضريبي الذاتي وتفرض عليه بالإضافة إلى الضريبة المفروضة عليه ضريبة إضافية لا تتجاوز ثلاثة أضعاف قيمة الضريبة المفروضة عليه فرضا صحيحا (المادة 45).

9) في حالة إغفال تقديم الإقرار يفرض جزاء مقداره 10 جنيه عن كل يوم تأخير يستمر فيه ذلك الإغفال، أو ما يراه الأمين العام مناسبا بما لا يزيد عن 5 % من جملة الضريبة المستحقة (المادة 44 / 1 ، من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م). إذا تجاوز تأخير تقديم الإقرار مدة ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المقررة لتقديم الإقرار يعتبر التأخير جريمة تهرب ضريبي يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 74 من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م.

10) إذا اتضح أن الإقرار المقدم بموجب المادة 3/47/أ ، من قانون ضريبة الدخل ، غير صحيح أو قصد منه التهرب الضريبي، تفرض على الشخص مقدم الإقرار الذاتي ، ضريبة إضافية مقدارها ثلاث أضعاف قيمة الضريبة المستحقة عليه التي يسفر عنها الفحص أو المراجعة (المادة 47 / 3 / د ، من قانون ضريبة الدخل للعام 1986)، كما يعد مرتكبا جريمة التهرب الضريبي ، ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 74 من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986، والتي تنص على ، الغرامة ، أو السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات ، أو بالعقوبتين معا . كما تعتبر الإدانة في جريمة التهرب من أداء الضريبة، جريمة مخلة بالشرف والأمانة .

11) كل شخص يقوم بتحريض أو مساعدة مقدم الإقرار الذاتي غير الصحيح ، يعد مرتكبا جريمة التهرب الضريبي، ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 74 من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986 ، والتي تنص على، الغرامة، أو السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، أو بالعقوبتين معا.

قائمة المركز المالي
عن السنة المالية كما في .....

البيان	السنة المالية كما في	السنة المالية السابقة كما في .....
1) الموجودات :		
النقد وما في حكمه		
ذمم البيوع المؤجلة		
الاستثمارات قصيرة الأجل		
الاستثمارات طويلة الأجل		
ذمم مدينة أخرى		
الموجودات الثابتة		
إجمالي الموجودات		
2) المطلوبات:		
أ) الودائع بالعملات المحلية:		
الودائع الجارية		
الودائع الادخارية		
بنوك أخرى		
أ) الودائع بالعملات الأجنبية:		
الودائع الجارية		
بنوك أخرى		
ذمم دائنة أخرى		
مطلوبات أخرى		
حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة		
إجمالي المطلوبات		
3) حقوق الملكية		
رأس المال المصرح به		
رأس المال المدفوع		
صافي أرباح العام		
الاحتياطيات		
مجموع حقوق الملكية		
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		
الحسابات النظامية		

قائمة الدخل
عن السنة المنتهية في .....

البيان	إيضاح	جنيه	جنيه
الدخل:			
الدخل من البيوع المؤجلة			
(+) الدخل من الاستثمارات			
المجموع			
ناقصا:			
عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	1		
نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضاربا ورب المال			
يضاف:			
الدخل الاستثمارات الذاتية	2		
الدخل الاستثمارات الرأسمالية	3		
إيرادات الخدمات المصرفية			
إيرادات أخرى	4		
إجمالي إيرادات البنك			
ناقصا:			
المصروفات العمومية والإدارية (يرفق كشف تحليلي)	5		
مخصص الاستهلاكات			
استهلاك مصروفات التأسيس			
غرامة بنك السودان وأي غرامات أخرى			
مخصصات أخرى			
إجمالي المصروفات			
الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب			

الإقرار الضريبي
عن السنة المنتهية في .....

البيان	إيضاح	جنيه	جنيه
الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب			
يضاف إلى الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب البنود التالية			
التبرعات والإعانات	6		
أي ضريبة على الدخل	7		
أي احتياطات أو مخصصات فيما عدا التي يسمح بها القانون	8		
الغرامات والتعويضات	9		
الديون المعدومة غير المستوفاة لشروط الخصم	10		
مبالغ لم تدرج ضمن قائمة الدخل وتعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة			
قيمة استهلاكات الأصول الثابتة المادية والمعنوية	11		
أي مصروف من رأس المال أو أي خسارة أو تخفيض أو استغراق لرأس المال			
تكلفة الاقتراض	12		
أي مصروفات أو خسائر مما يجوز تغطيته بموجب أي تامين أو عقد أو تعويض			
مصروفات شخصية	13		
أتعاب المديرين المتفرغين غير المستوفاة لشروط الخصم			
أتعاب المديرين غير المتفرغين غير المستوفاة لشروط الخصم			
الخسائر المرحلة غير المستوفاة لشروط الخصم	14		
إجمالي البنود المضافة لصافى الربح أو المخصومة من الخسارة المحاسبية			
إجمالي الربح / الخسارة الضريبية			
بنود تخصم من إجمالي الربح الضريبي أو تضاف لإجمالي الخسارة الضريبية:			
قيمة الاستهلاكات المحسوبة طبقا للنسب الواردة في اللائحة ووفقا للقيمة التاريخية وعلى طريقة القسط الثابت .			
تكلفة الاقتراض المستوفاة لشروط الخصم	12		
ديون معدومة تتوافر فيها شروط الخصم وتم خصمها من المخصص	15		
مخصصات سبق خضوعها للضريبة	16		
المستخدم من المخصص لمواجهة تكاليف واجبة الخصم	17		
التبرعات والإعانات المسموح بها			
الخسائر المرحلة والمستوفاة لشروط الخصم			
الزكاة المدفوعة وفقا للشهادة المقدمة من ديوان الزكاة			
الدخل من الشهادات الحكومية			
حصة أرباح الأسهم المقبوضة من أرباح سبق خضوعها للضريبة بموجب قانون ضريبة الدخل			
إجمالي بنود تخصم من إجمالي الربح الضريبي أو تضاف لإجمالي الخسارة الضريبية			
صافى الربح الضريبي أو الخسارة الضريبية المعدلة			

كشف الموجودات الثابتة
عن السنة المنتهية في .....

البيان	إجمالي الأصول في بداية العام أ	الإضافات خلال السنة ب	الاستبعاد خلال السنة ج	إجمالي الأصول في نهاية العام د = أ + ب – ج	مجمع الاستهلاكات في بداية العام هـ	إجمالي الأصول في بداية العام و = أ × ك	استهلاك الإضافات ز = $\frac{ب \times ك}{2}$	استهلاك الاستبعاد ح = $\frac{ج \times ك}{2}$	استهلاك العام ط = و+ز- ح	مجمع الاستهلاكات في نهاية العام ي = هـ + ط	صافي القيمة الدفترية ل = د - ي	فئة الاستهلاك % ك

أ. المستحقات الضريبية:

نوع النشاط	إيضاح	صافى الربح الضريبي أو الخسارة الضريبية	سعر الضريبة	الضريبة الواجبة السداد
نشاط البنوك وشركات التأمين وشركات توظيف الأموال			%15	
الشركات العقارية (دخل إيجار العقارات)			%15	
ربح / خسارة خصم وإضافة الموازنة	18		%15	
أرباح بيع الأوراق المالية (الأسهم والصكوك والسندات) التي تصدرها شركات المساهمة العامة (أرباح رأسمالية) .			% 2	
أرباح بيع الأوراق المالية (الأسهم والصكوك والسندات) التي تصدرها شركات المساهمة العامة والحكومة ومؤسساتها (أرباح رأسمالية).			% 2	
أرباح (الأسهم والصكوك والسندات) التي تصدرها شركات المساهمة الخاصة والحكومة ومؤسساتها (أرباح رأسمالية).			% 2	
بيع أسهم البنك أو أي جزء منها (أرباح رأسمالية)				
جملة الضريبة المستحقة				
تخصم المبالغ المسددة مقدما لحساب الضريبة				
الضريبة واجبة السداد عند تقديم الإقرار				

ب. المبالغ المدفوعة لجهات خارج السودان:

البند	إيضاح	المبلغ	سعر الضريبة	الضريبة واجبة السداد
عوائد جليلة	19		%15	
مقابل خدمات	20		%15	
اتفاقية أتعاب الإدارة	21		%15	
فوائد قروض و أي تحويلات أخرى للخارج			%15	

بيانات متعلقة بضريبة الدخل الشخصي:

1. **الرجاء ملأ البيانات التالية من واقع قائمة الدخل :**

البيان	ايضاح	المبلغ
مرتبات وأجور وما في حكمها		
بدلات وعلاوات		
مكافآت		
مزايا نقدية		
مزايا عينية		
مساهمة الشركة في التأمينات الاجتماعية		

*** اذكر المزايا العينية التي تمنحها الشركة للعاملين:**

2. **الرجاء ملأ الجدول التالي :**

الشهر	ضريبة الدخل الشخصي المسددة	تاريخ التوريد	الشهر	ضريبة الدخل الشخصي المسددة	تاريخ التوريد
يناير			يوليو		
فبراير			أغسطس		
مارس			سبتمبر		
ابريل			أكتوبر		
مايو			نوفمبر		
يونيو			ديسمبر		

البيان	نعم	لا
3. هل تقوم الشركة باستقطاع الضريبة شهريا وتوريدها في مواعيدها المحددة ؟		
4. هل قامت الشركة بتقديم الكشوفات في المواعيد المحددة ؟		
5. هل قامت الشركة بحساب ضريبة الدخل الشخصي ، وما في حكمها ، وفقا لجداول الاستقطاعات والمنشورات الصادرة والسارية في حينها ؟		
6. هل تقوم الشركة بالتامين الاجتماعي على جميع العاملين لديها ممن ينطبق عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ؟		
7. هل هناك عاملين سودانيين بالشركة ، يعملون خارج السودان ، وتم تحميل مرتباتهم على قائمة الدخل بالشركة ؟		
8. هل لدى الشركة عاملين سودانيين ، منتدبين من / إلى جهات أخرى ؟		
9. أ. هل لدى الشركة مرتبات عاملين أجانب محملة على حساباتها ؟ ب. في حالة الإجابة نعم ، هل يتم خصم الضريبة من مرتباتهم ؟ ج. في حالة عدم خصم الضريبة من مرتباتهم ، هل تقوم الشركة بتحمل الضريبة نيابة عنهم ؟		
10. هل لدى الشركة عاملين أجانب معفيين ؟ وما هي الجهة المانحة للإعفاء ؟		
11. أ. هل لدى الشركة عاملين أجانب غير خاضعين لضريبة الدخل الشخصي ، تطبيقا لأحكام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي ؟ ب. في حالة الإجابة نعم ، اذكر عددهم خلال العام ؟ مع ذكر جنسياتهم .		
12. أ. هل لدى الشركة عاملين أجانب غير مقيمين ؟ ب. في حالة الإجابة نعم ، هل يتم خصم الضريبة على مرتباتهم وتوريدها وفقا للقانون ؟		

معلومات متممة للإقرار :

1/ قيمة الإيجارات المدفوعة:

رقم	اسم المالك وعنوانه	نمرة العقار أو قطعة الأرض المستأجرة	مقدار الإيجار السنوي جنيه	مقدار ما يتحمله المستأجر من مصاريف الصيانة جنيه
1.				
2.				
3.				
4.				
5.				
الجملة				

2/ قيمة دخل إيجار العقارات ملك مقدم الإقرار:

رقم	اسم المستأجر وعنوانه	نمرة العقار أو قطعة الأرض المؤجرة	مقدار الإيجار السنوي جنيه	مقدار ما يتحمله المستأجر من مصاريف الصيانة جنيه
.1				
.2				
.3				
.4				
.5				
الجملة				

3/ مساهمة الشركة في شركات تابعة وأخرى:

رقم	اسم الشركة	نسبة المساهمة	قيمة الأسهم	العائد السنوي
.1				
.2				
.3				
.4				
.5				
.6				
.7				

إقرار

نحن الموقعون أدناه نقر بان البيانات الواردة بهذا الإقرار صحيحة وحقيقية وكاملة . وانه قد أدرجت فيه جميع مصادر دخل الشركة الخاضعة للضريبة .
كما نقر بعلمنا التام بالجزاءات والعقوبات الواردة بالقانون المترتبة على عدم صحة الإقرار .
أرفق مقدار الضريبة المستحقة :-

المبلغ .....

نقداً ☐ شيك ☐

شيك رقم ..... بتاريخ .....

على بنك ..... فرع .....

اسم رئيس مجلس الإدارة: .....

توقيع رئيس مجلس الإدارة: .....

اسم مدير عام الشركة: ..... اسم المدير المالي:.....

توقيع مدير عام الشركة: ..... توقيع المدير المالي: .....

تحريرا في يوم ..... شهر ..... سنة .....

ختم الشركة:

مخصص لاستخدام ديوان الضرائب فقط

.....
.....
.....

.....

.....

.....

.....

شرح البنود (الإيضاحات)

1. عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلق:

أ. حسابات الاستثمار المطلق: هي الحسابات التي يعطى أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسبا، دون تقييدهم له باستثماره بنفسه، أو في مشروع معين، أو لغرض معين، أو بكيفية معينة. كما أنهم يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية.

ب. حسابات الاستثمار المقيدة: هي الحسابات التي يعطى أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة، أو عقد الوكالة بالاستثمار. ويقيدون المصرف ببعض الشروط.

كما يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين، أو أن لا يخلطها بأمواله.

2. الدخل من الاستثمارات الذاتية:

يقوم المصرف بتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية باستخدام وسائل عديدة مثل عقود المضاربة، عقود المشاركة(سواء أن كانت تجارية أم زراعية)، عقود السلم، الاستصناع، عقود الإيجار، عقود البيع بالأجل، عقود المرابحة، أو عن طريق تأسيس منشآت تابعة بأوجه نشاط مختلفة، أو عن طريق الإسهام في منشآت قائمة.

3. الدخل من الاستثمارات الرأسمالية:

هو عبارة عن الدخل الذي ينتج من بيع الموجودات الثابتة التي اقتناها المصرف للاستخدام الذاتي.

4. الإيرادات الأخرى في قائمة الدخل :-

تشمل أي إيرادات غير متعلقة بالنشاط الأصلي للشركة مثل (بيع المخلفات ، الأوراق المالية) .

الإيرادات في قائمة الدخل :-

تشمل كافة الإيرادات الناتجة من مزاولة أعمال الشركة بما في ذلك العمولات وأتعاب الخدمات بخلاف الإيرادات الرأسمالية .

5. المصروفات العمومية والإدارية :-

تشمل كافة المصروفات المحملة على قائمة الدخل بما في ذلك المصروفات التمويلية والمصروفات العمومية والإدارية مثل (الأجور والمرتبات ، الكهرباء ، المياه ، الانتقال) والمصروفات الأخرى المحملة على قائمة الدخل كالمخصصات والاحتياطيات والإهلاكات (بخلاف الإهلاكات في حساب التشغيل).

6. التبرعات والإعانات :-

يضاف إلى الوعاء الضريبي التبرعات والإعانات باعتبارها من المصروفات الغير مسموح بخصمها ماعدا التبرعات المدفوعة لجهات حكومية بناءاً على نداء الدولة بالتبرع وعلى أن يكون الغرض تغطية أوجه إنفاق كانت الحكومة سوف تغطيها من خزانة الدولة لأي جهة حكومية .

إضافة إلى التبرعات النقدية للصالح العام حسب الشروط المنصوص عليها في القانون وهى :

لا تتجاوز جملة المبلغ المتبرع به 10% من صافى الإرباح .

التقدم بحسابات مراجعة معتمدة .

أما التبرعات العينية فتخصم وفقا للشروط التالية :

يجب ألا تتجاوز جملة المبلغ المخصوم 50% من جملة تكلفة المشروع

يتم الخصم خلال سنتين متتاليتين بواقع 25% لكل سنة

يبدأ الخصم بعد تسليم المشروع المتبرع به للدولة

تقوم تكلفة المشروع في سنة تسليم المشروع

لا ترحل الخسائر الناتجة من التبرعات العينية بعد سنتي الخصم المسموح به

يجب موافقة الوزير

- يجب التقدم بحسابات مراجعة وصحيحة .

7. أي ضريبة على الدخل(المادة 2/18/هـ)

أي ضريبة دخل مماثلة لضريبة الدخل في طبيعتها تدفع عن الدخل بخلاف ضريبة دخل الوظيفة ، أو الاستخدام للخبراء الأجانب . شريطة خضوعها للضريبة بموجب أحكام هذا القانون بوصفها دخلا للشخص الذي دفعت نيابة عنه

أي ضريبة على الدخل لا تعتبر مصروف واجب الخصم ماعدا ضريبة الدخل الشخصي المدفوعة من الشركة نيابة عن العاملين (TAX ON

TAX)

8. الاحتياطيات والمخصصات :-

تضاف الاحتياطيات والمخصصات للوعاء الضريبي وذلك وفقا لنص المادة (18/ ج) ويستثنى من ذلك المخصصات التي يسمح بها القانون أو اللوائح الصادرة مثل (صندوق مكافأة نهاية الخدمة) . على أن يسمح بخصم المبالغ المستخدمة من هذه المخصصات لمواجهة تكاليف واجبة الخصم والديون المعدومة التي توافرت فيها شروط الخصم وتم خصمها من المخصص.

9. الغرامات والتعويضات المالية

يضاف إلى الوعاء الضريبي قيمة الغرامات والجزاءات والعقوبات المالية والتعويضات التي تتحملها الشركة نتيجة للمخالفات.

10. الديون المعدومة الغير مستوفاة لشروط الخصم

يضاف إلى الوعاء الضريبي قيمة الديون المعدومة الغير مستوفاة لشروط الخصم الآتية :
أ/ أن تتم إجراءات قانونية لتحصيل الديون ، شريطة صدور قرار من المحكمة المختصة .
ب/ تقديم المستندات اللازمة لإثبات قيمة الدين

11. الإهلاكات

يضاف إلى الوعاء الضريبي قيمة إهلاكات الأصول الثابتة المملوكة للشركة والمحملة على قائمة الدخل والمحسوبة وفقا للأسس المحاسبية .
تخصم من الوعاء الضريبي قيمة إهلاكات الأصول الثابتة المملوكة للشركة والمحسوبة طبقا للنسب الواردة في اللائحة ووفقا للقيمة التاريخية (استبعاد إعادة التقييم) . وفقا للجدول المرفق (ص 19) مع إتباع طريقة القسط الثابت .
تشمل كافة الأصول المملوكة للشركة (أراضى ، مباني ، آلات ، معدات ، أثاثات) سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة (شهرة المحل) .

12. تكلفة الاقتراض الغير مستوفاة لشروط الخصم

يضاف إلى الوعاء الضريبي تكلفة الاقتراض الغير مستوفاة لشروط الخصم الآتية :
أ/ أن تكون قد دفعت إلى بنك عن قرض استخدمه ذلك الشخص لتحقيق الدخل الخاضع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون .
ب/ أن تكون قد دفعت لجهة خارج السودان عن قرض استخدم بقصد الحصول على دخل خاضع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون .

13. المصروفات الشخصية

يضاف إلى الوعاء الضريبي ، أي مصروفات تصرف في سبيل معيشة عائلته أو سكنه أو في أي غرض آخر شخصي أو منزلي مثل (إيجار المسكن ، الكهرباء ، التلفون ، الوقود) .

14. الخسائر المرحلة الغير مستوفاة لشروط الخصم

بموجب المادة 21/ج من قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م يشترط لخصم الخسارة المرحلة :
أ. لا يجوز أن يرحل أي جزء من الخسائر لمدة تزيد عن خمس سنوات بعد نهاية فترة الأساس التي حدثت فيها الخسائر .
ب. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز جملة القيمة المخصومة من الخسائر قيمة صافى إرباح الإعمال .
ج. أن تحتفظ الشركة على الأقل بالسجلات والدفاتر المحاسبية التالية :
دفتر اليومية
دفتر الأستاذ
دفتر الجرد ، موثقة من ديوان الضرائب قبل استخدامها .
د. أن تكون الشركة قد قدمت حسابات مراجعة عن كل فترة أساس مصدق عليها من مراجع قانوني أو محاسب معتمد .

15. ديون معدومة تتوافر فيها شروط الخصم وتم خصمها من المخصص

هذه الديون لا تظهر ضمن قائمة الدخل في حالة ظهور المخصص ، حيث تم خصمها من حساب المخصص في الجانب المدين . وتعد هذه الديون من التكاليف الواجبة الخصم متى ما توفرت فيها الشروط التالية :
أ/ أن تتم إجراءات قانونية لتحصيل الديون، شريطة صدور قرار من المحكمة المختصة .
ب/ تقديم المستندات اللازمة لإثبات قيمة الدين

16. مخصصات مرتدة سبق خضوعها للضريبة في سنة سابقة

يخصم من الوعاء الضريبي المخصصات السابق خضوعها للضريبة ولم يتم استخدامها وأدرجت ضمن الإيرادات بقائمة الدخل .

17. المستخدم من المخصص لمواجهة تكاليف واجبة الخصم

يخصم من الوعاء الضريبي المستخدم من المخصصات خلال العام لمواجهة تكاليف واجبة الخصم . بشرط خضوع المخصص للضريبة عند تكوينه .

18. خصم وإضافة الموازنة

عبارة عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والتي يتم استهلاكها وفقا للنسب المعمول بها من قبل ديوان الضرائب ويتم احتسابها على النحو التالي :

التكلفة التاريخية – مجمع الاستهلاك = صافى القيمة الدفترية . ويتم مقارنتها مع سعر البيع . والناتج يمثل ربح أو خسارة الموازنة .

وتشمل الأصول الثابتة :

1. العربات بأنواعها .
2. الأراضي الزراعية وملحقاتها .
3. السفن والطائرات .
4. المعدات والآلات .
5. الأصول المعنوية (شهرة المحل – العلامات التجارية) .

19. العوائد الجليلة

هي عبارة عن أتعاب تدفع مقابل استخدام علامة أو ماركة تجارية أو امتياز أو أي حقوق أخرى . وتعتبر من المصروفات الواجبة الخصم على أن تدفع الضريبة بواسطة للشخص المستفيد من الخدمة أو الامتياز .

20. مقابل خدمات.

هي مبالغ تدفع الى شخص آخر. مقابل تقديم خدمات استشارية فنية. وتعتبر من المصروفات الواجبة الخصم، على أن تدفع الضريبة بواسطة الشخص المستفيد من الخدمة أو الامتياز

21. اتفاقية أتعاب الإدارة

مبالغ تدفع وفقا لاتفاقية مبرمة مع شخص آخر، نظير قيامه بأعمال الإدارة . وتعتبر من المصروفات الواجبة الخصم، على أن تدفع الضريبة بواسطة الشخص المستفيد من الخدمة أو الامتياز.

جدول فئات الإهلاك

الأصول	فئات الإهلاك
1) المباني والإنشاءات:	
أ. مباني سكنية وللإدارة	%2.5
ب. مباني للماكينات والمصانع	%5
ج. مباني معدنية	%5
د. مباني خشبية	%10
هـ. أي مباني وإنشاءات أخرى (تشمل الطرق والجسور والخزانات والأنفاق ومدارج الطائرات وخطوط السكة الحديد)	%5
2) الماكينات والآلات الثقيلة :	
أ. ماكينات المصانع المختلفة (الأغذية – النسيج– وكافة الصناعات الأخرى)	%10
ب. الآلات الرافعة	%15
ج.الآلات الزراعية (تشمل،الطلمبات- الحاصدات- معدات رش المبيدات - معدات الري)	%15
د. آلات الحفر ورصف الطرق وآلات المناجم والمحاجر	%20
هـ. أي ماكينات وآلات ثقيلة أخرى	%10
3) الأثاثات والمفروشات والعدد:	
أ. أثاثات ومفروشات المنازل والمكاتب	%10
ب. أثاثات الفنادق والمطاعم والمقاهي والمستشفيات ودور السينما والمسرح ودور العلم	%20
ج. أثاثات منقولة للمناسبات والاحتفالات والمعسكرات	%25
د. أدوات وعدد المطاعم والفنادق والمستشفيات ومفروشاتها	%25 أو قيمة الفاقد والكسر حسب الجرد
هـ. أي أثاثات أخرى مشابهة	%15
4) معدات العمل المكتبية ووسائل الاتصال:	
أ. ماكينات تصوير	%25
ب. ماكينات طباعة	%25
ج. آلات حاسبة وأدوات صغيرة أخرى	%25
د. وسائل الاتصال (فاكس – كابينة – تلكس – تلفونات)	%20
هـ. شبكات وأسلاك التلفونات: i هوائية ii أرضية	 %3 %5
5) وسائل النقل والانتقال:	
أ. وسائل النقل العام داخل المدن وتشمل i. بصات – حافلات - تاكسي – دراجات بخارية – ونقل خفيف للبضائع ii. وسائل نقل خاص	 %20 %15
ب. النقل بين المدن ويشمل :- i. بصات – حافلات – وسائل نقل الركاب المختلفة – لوارى – شاحنات – ومقطورات نقل البضائع والمواد المختلفة . ii. قاطرات وعربات السكة حديد .	 %20 %10
ج. البواخر النيلية والجرارات واللنشات	%15
د. وسائل النقل البحري :- i.سفن نقل الركاب	

ii. سفن نقل البضائع	%10 %7
هـ. الطائرات .	%20
و. وسائل نقل أخرى وتشمل أنابيب نقل المواد السائلة .	%10
6) المعدات الكهربائية :	
أ. المولدات	%10
ب. المحولات	%10
ج. الثلاجات	%10
د. أجهزة تكييف الهواء والتبريد المختلفة والمراوح	%15
هـ. المصاعد الكهربائية	%15
و. شبكات وأسلاك الكهرباء i. هوائية ii. أرضية	 %3 %5
ز. آلات عرض السينما وملحقاتها	%15
ح. علامات النيون والإعلان	%25
ط. أي معدات كهربائية أخرى مشابهة	%10
7) معدات وأجهزة سريعة التحديث والاستبدال:	
أ. معدات وأجهزة الأشعة – التشخيص – معدات غرف الجراحة والعمليات ومعدات طبية أخرى سريعة التحديث	%20
ب. الحاسوب وملحقاته وبرامجه	%30
8)آلات ومعدات عمل خفيفة :	
أ. معدات الورش (تشمل : ماكينات لحام وقطع وتشكيل ، كمبرسور ، ومعدات الحرفين الأخرى)	%15
ب. الموازين	%10
ج. خلاطات الخرسانة والطواحين وما شابهها .	%15
د. معدات المباني من سقالات وفرم وشدادات وخلافها .	%30 أو النقص بعد الجرد السنوي
هـ. العدد الصغيرة المستخدمة لدى أصحاب الورش والحرفين والقابلة للتلف والضياع	%30 أو النقص بعد الجرد السنوي
9) أجهزة هندسية ووسائل بحث علمي:	
أ. أجهزة المقاييس والمعايرة	%25
ب. أجهزة المعامل والأبحاث	%25
ج . الوسائل السمعية والبصرية	%25
د . أجهزة العرض والمساحة والتصوير	%25
هـ . أي أجهزة ووسائل بحث علمي أخرى	%25
10) الأصول غير الملموسة (التي دفعت عنها قيمة عند تملكها):	
أ. شهرة المحل	%20
ب . الأسماء والعلامات التجارية	%20
ج . حقوق التأليف والنشر	%20
هـ . أي أصول أخرى مشابهة (وتشمل المصروفات الإيرادية المؤجلة كالإعلانات)	%20